موقف جريدة أخبار الساعة العراقية من الأمراض والأوبئة عام ١٩٥٣

م.د حميد حسون نهاي

كلية الآداب – الجامعة المستنصرية

الايميل/ hameed.hasoon84@gmail.com

الملخص:

ان انتشار الأمراض والاوبئة في العالم، والعراق على وجه الخصوص، أمر خطير يتطلب الوقوف عنده، والبحث في أسباب ظهوره، ووضع معالجات وحلول سريعة للحدِ من انتشاره، لذلك نجد اغلب الأوساط العلمية والأكاديمية لاسيما في الدول المتطورة علمياً في سباق مع الزمن لإيجاد علاجات فعالة تقي البشرية من شر هذه الأمراض والأوبئة الفتاكة. من هذا المنطلق اكتسب موضوع بحثنا الموسوم بـ "**موقف جريدة أخبار الساعة العراقية من الأمراض والأوبئة عام ١٩٥٣**"، أهميته، حتى يتسنى للجميع الاطلاع على دور الحكومات السابقة، لاسيما وزارة الصحة في معالجة ومكافحة هذه الأمراض والاستفادة منها .

تكوّن البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، تطرقنا في المبحث الأول إلى جريدة "أخبار الساعة"، ومكان صدورها وطباعتها، وعدد صفحاتها وسعرها، بالإضافة إلى رئاسة تحريرها ومديرها المسؤول، ثم ذهبنا في المبحث الثاني للحديث عن أهم الأمراض والاوبئة التي تابعتها الجريدة، لاسيما مرض السل الذي كان منتشراً بشكلٍ كبير آنذاك، والأمراض الخطيرة الاخرى كالملاريا والبلهارزيا والبجل وغيرها، ومعالجات الحكومة لها، وسلطنا الضوء ساطعاً في المبحث الثالث على متابعة جريدة "أخبار الساعة" لجهود وزارة الصحة ونقابة ذوي المهن الطبية في الرقابة الصحية لاسيما موقفهما من أهم المشكلات التي يمر بها القطاع الصحي، وأبرز القرارات التي اتخذتها الوزارة بهذا المجال، والتركيز على مؤتمر الصيادلة العربي الخامس، الذي شدد على ضرورة فرض رقابة على الأدوية المستوردة، وسن تشريعات لتخفيض أسعارها، وموقف نقابة ذوي المهن الطبية من قرارات هذا المؤتمر، وانتهى البحث بخاتمة دوّنها فيها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا اليها.

الكلمات المفتاحية : جريدة / أخبار الساعة/ الأمراض/ الأوبئة

The position of the Iraqi newspaper Akhbar Al Sa'a on diseases and epidemics in 1953

M.Dr. Hameed Hasoon Nahhy

Email/ hameed.hasoon84@gmail.com

Abstract

The spread of diseases and epidemics in the world, and Iraq in particular, is a dangerous matter that requires understanding its nature. For this reason, in its emergence, there are tools for quick treatment and solutions to prevent its spread. Therefore, we find most

scientific and academic mediation, especially in scientifically developed countries, in the time of the Quadruple, effective treatments that protect humans from evil. These deadly diseases and epidemics. From this standpoint, the topic of our research entitled "The position of the Iraqi Akhbar Al-Sa'a newspaper on diseases and epidemics in 1953" gained its importance, so that everyone can follow up what follows, especially the Ministry of Health, in successfully combating these diseases.

The research consisted of an introduction، three topics and a conclusion. In the first topic we dealt with the newspaper "Akhbar Al Sa'a"، its place of issuance and printing، the number of pages and its price، in addition to its editor-in-chief and its responsible director. Then we went in the second topic to talk about the most important diseases and epidemics that the newspaper followed، especially a disease Tuberculosis، which was widely spread at that time، and other serious diseases such as malaria، bilharzia، veneration، and others، and the government's treatment of it، and we shed a bright light in the third topic on the follow-up of the newspaper "Akhbar Al-Sa`ah" for the efforts of the Ministry of Health and the Medical Professions Syndicate in health monitoring، especially their position on the most important problems that are going through By the health sector، He highlighted the decisions taken by the Ministry in this field، and the focus on the Fifth Arab Pharmacists Conference، which stressed the need to impose control on imported medicines، enact legislation to reduce their prices، and the position of the Medical Professions Syndicate regarding the decisions of this conference، and the research ended with a conclusion in which it recorded the most important results and conclusions that we reached to her.

Keywords: newspaper / current news / diseases / epidemics

المقدمة (أهمية البحث) :

ان تزايد الأمراض والاوبئة في العالم، والعراق على وجه الخصوص، أمر خطير يتطلب الوقوف عنده، والبحث في أسباب ظهوره، ووضع حلول ومعالجات سريعة للحدِ من انتشاره، لذلك نجد اغلب الأوساط العلمية والأكاديمية لاسيما في الدول المتطورة علمياً في سباق مع الزمن لإيجاد علاجات فعالة تقي البشرية من شر هذه الأمراض والأوبئة الفتاكة. من هذا المنطلق، اكتسب موضوع بحثنا الموسوم بـ "موقف الصحافة العراقية من الواقع الصحي في العهد الملكي جريدة أخبار الساعة ١٩٥٣ انموذجا"، أهميته، حتى يتسنى للجميع الاطلاع على دور الحكومات السابقة، لاسيما وزارة الصحة في معالجة ومكافحة الأوبئة والأمراض، والاستفادة منها .

تكوّن البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، تطرقنا في المبحث الأول إلى جريدة "أخبار الساعة"، ومكان صدورها وطباعتها، وعدد صفحاتها وسعرها، بالإضافة إلى رئاسة تحريرها ومديرها المسؤول، ثم ذهبنا في المبحث الثاني للحديث عن أهم الأمراض والاوبئة التي تابعتها الجريدة، لاسيما مرض السل الذي كان منتشراً بشكلٍ كبير آنذاك، والأمراض الخطيرة الاخرى كالملاريا والبلهارزيا والبجل وغيرها، ومعالجات الحكومة لها، وسلطنا الضوء ساطعاً في المبحث الثالث على متابعة جريدة "أخبار الساعة" لجهود وزارة الصحة ونقابة ذوي المهن الطبية في الرقابة الصحية لاسيما موقفهما من أهم المشكلات التي يمر بها القطاع الصحي، وأبرز القرارات التي اتخذتها الوزارة بهذا المجال، والتركيز على مؤتمر الصيادلة العربي الخامس، الذي شدد على ضرورة فرض رقابة على الأدوية المستوردة، وسن تشريعات لتخفيض أسعارها، وموقف نقابة ذوي المهن الطبية من قرارات هذا المؤتمر، وانتهى البحث بخاتمة دوّنها فيها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا اليها.

استقينا معلومات البحث من خلال تتبع أعدد الجريدة المذكورة بشكلٍ دقيق، ومتابعة كل شاردة وواردة لها علاقة بالواقع الصحي في صفحات هذه الجريدة، من بنى تحتية وكوادر طبية ولجان تفتيشية وأدوية محلية ومستوردة وغيرها من الأمور الصحية .

مشكلة البحث :

تفشي الأمراض والأوبة في البلد، لاسيما مع غياب المعالجات التي تتناسب مع حجم المعاناة التي أدت إلى وفاة أعداد كبيرة جداً من المواطنين .

المبحث الأول : جريدة أخبار الساعة :

أخبار الساعة : هي جريدة يومية سياسية مستقلة، منُحت الامتياز ببغداد في ٨ تشرين الأول[١] ١٩٥٣، صاحبها ورئيس تحريرها رشيد علي كرم، مديرها المسؤول عبد الحميد الشعلان المحامي، مدير إدارتها يوسف عويد، تقع إدارتها بجوار متصرفية لواء بغداد، تطبع الجريدة في مطبعة شفيق ببغداد، مسجلة بدائرة بريد برقم ٤٠٩، عدد صفحاتها ستة صفحات، سعر النسخة الواحدة منها اثنتا عشر فلساً، بلغ الاشتراك بالجريدة داخل العراق ٤٠٠٠_ ٤٥٠٠ دينار، وخارج العراق ٥٠٠٠ دينار[٢].

صدر العدد الأول من الجريدة في يوم السبت المصادف ٣١ كانون الثاني ١٩٥٣، وقد نُشر في صفحات هذا العدد إعلانات، تشير إلى قرب صدور جريدة "أخبار الساعة"، "وفيها أحسن ما في صحف الصباح وأحسن ما في صحف المساء"، و"انتظروا قريباً جريدة أخبار الساعة"[٣].

كتبت الجريدة في عددها الاول إن "أخبار الساعة هي صحيفة السياسة الاسبوعية"، إلا إن عددها الثاني قد صدر في ١١ شباط اي بعد ١١ يوم من صدور العدد الاول، وعددها الثالث صدر في ٩ اذار، اي بعد ٢٦ يوماً من عددها الثاني، الامر الذي يوضح عدم انتظام صدور الجريدة في بداياتها، وقد بدأت تصدر بشكلٍ يومي ومنتظم منذ العدد الرابع[٤].

اختلف العددين الأول والثاني[٥]عن بقية أعداد الجريدة، من حيث عدد الصفحات ومكان طباعتهما وسعرهما، حيث كان عدد صفحات العدد الأول ٢٠ صفحة، وطبع في مطبعة شركة الطبع والنشر الاهلية المحدودة ببغداد، وكان ثمن النسخة الواحدة منها ٣٠ ديناراً . فيما كان عدد صفحات العدد الثاني ١٦ صفحة، وطبع في مطبعة الأمة ببغداد، وكان سعر النسخة الواحدة منه ٢٠ فلساً[٦] .

تعرضت الجريدة للتعطيل الإداري، بسبب سياستها ومواقفها اليسارية، حيث كانت من صحف المعارضة المهمة في عقد الخمسينيات، وأسهم العديد من الأدباء والكتاب والمثقفين اليساريين في الكتابة فيها[٧] ، أمثال، مولود أحمد الصالح، وعبدالله نيازي، وعلي الخياط، وشاكر السكري، ويوسف العاني المحامي، والاستاذ عبد الملك نوري وآخرين[٨] .

امتازت جريدة "أخبار الساعة" بتسليطها الضوء على أهم الأخبار العربية والدولية، وقد نوهت الجريدة إلى ذلك بالقول، "صحيفة السياسة الدولية، سيقوم قسم خاص في أسرة تحرير جريدة أخبار الساعة بترجمة وتلخيص أهم الحوادث في العالم، وكذلك التحقيقات الصحفية عن شؤون السياسة الدولية"[٩]، وقد كان ذلك واضحاً في معظم أعداد الجريدة[١٠] .

المبحث الثاني : موقف جريدة أخبار الساعة من أهم الأمراض والأوبئة عام ١٩٥٣ :

- مرض السل الرئوي (التدرن الرئوي):

أبدت جريدة "أخبار الساعة" حرصاً عالياً في متابعة الشؤون الصحية، لاسيما الخاصة بمرض السل الرئوي (التدرن)، الداء الوبيل الذي عانى منه العراقيون كثيراً، وكان منتشراً آنذاك

بصورة كبيرة جداً، بسبب افتقار البلاد إلى مؤسسات صحية كافية متخصصة بعلاج الأمراض الصدرية، لاسيما وان المصابين بهذا المرض يحتاجون إلى علاج طويل، يتطلب رقود المريض في المستشفى وهو ما لم يكن بالإمكان فعله في ظل المستوصفات القليلة الموجودة والتي اقتصر دورها على تشخيص الحالات المرضية وتقديم بعض العلاجات. فضلاً عن، عدم وجود خطة وطنية شاملة في البلاد لمكافحة مرض السل الرئوي على أُسس علمية رصينة، إذ ان كشف الحالات المصابة وعلاجها كان يعتمد على المراجعة الذاتية للمصاب. من هذا المنطلق، أعطت جريدة "أخبار الساعة"، مرض السل الرئوي اهتماماً كبيراً، ونقلت عنه خبراً حمل عنوان، "**لقاح غير ضار**"، وضّحت فيه أن اللقاح المضاد لمرض السل، المسمى بلقاح الـ (بي سي جي)[١١] لقاحاً غير ضاراً أبداً، وان استعماله في التطعيم لم يحدث أي اصابة بالسل، ولا خطر منه على الحياة البتة، وقد طعم ولايزال يطعم به الملايين من البشر في مختلف انحاء العالم، سواء كانت أمريكية أو أوربية أو شرقية، وقد أوصى خبراء منظمة الصحة العالمية باستعمالهِ كوسيلة ناجعة من وسائل تحصن الجسم ضد مرض السل، كما أدى استعماله إلى انخفاض في نسبة الاصابات والوفيات بالمرض المذكور. إن التطعيم بهذا اللقاح اجباري في بعض الدول الاوربية، ويستعمل في نطاق واسع في الدول الأخرى، لاسيما الدول الاسكندنافية، والمانيا وايطاليا وفرنسا، وكذلك انكلترا وامريكا، كما تم تلقيح الملايين من سكان مصر وسوريا ولبنان والهند وإيران. أما في العراق، فبالرغم من كون استعماله قد جُعل اختيارياً، فقد تم اختبار وتطعيم ما يقارب الـ(١٧٠٠٠٠) ألف شخص بنجاحٍ تام، لذلك فإن وزارة الصحة تطمئن الجمهور الكريم، بأنها درست الموضوع دراسة علمية صحيحة، وتأكد لديها فائدة هذا الاجراء الواقي، وإنها تحث الجمهور على الافادة منه، وتدعو إلى أن لا يلتفت إلى ما ينشر أو يقال عنه بصورة مغلوطة، وإن الوزارة ساهرة على صحة الجميع[١٢].

بالمقابل، نقلت جريدة "أخبار الساعة"، المؤتمر الصحفي لوزير الصحة محمد حسن سلمان، وكتبت عنه مقالاً كبيراً حمل عنوان، "**في المؤتمر الصحفي لمعالي وزير الصحة .. إعداد لائحة قانونية لمكافحة مرض السل**"، أشارت فيه إلى، أن الوزارة قد باشرت فعلاً في إعداد لائحة قانونية لمكافحة مرض السل، على غرار مكافحة البلهارزيا، وبموجب هذه اللائحة ستنظم خطة ثابتة تنفذ في سنوات معينة، لتهيئة المؤسسات العلاجية والوقائية والاجتماعية، كما ستتم معالجة

وبقدر المستطاع المسلولين لاسيما الفقراء منهم، وإيجاد اعمال ومصادر رزق لهم، وتنظيم شؤونهم الحياتية، وكذلك إبداء كافة المساعدات الواجبة علينا، للمنشآت والجمعيات الخاصة لمكافحة هذا المرض، ونظراً للجهود المشكورة التي بذلتها جمعية مكافحة السل في العراق في تشييد مستشفى الامير عبد الاله، ولغرض تشجيعها في تشييد ابنية أخرى مشابهه له، أرصدت في ميزانية هذا العام مبلغ (٢٠٠٠) دينار، لمساعدتها مالياً ولتمكينها من العمل في المشاريع التي خططت لها[١٣].

وفي العدد نفسه، نشرت الجريدة خبراً عن مرض السل بعنوان، "**تأليف لجنة لمساعدة عوائل المسلولين**"، تطرقت فيه إلى تأليف لجنة من بعض موظفي وزارات الصحة والمالية والشؤون الاجتماعية، غايتها دراسة أحوال عوائل المسلولين، وتقديم المساعدات لهم، لاسيما وان وزارة الصحة قد ارصدت في ميزانيتها للسنة المالية الجديدة، بعض المبالغ لهذا الغرض، وستباشر هذه اللجنة اعمالها في مطلع السنة المالية القادمة[١٤].

وتجدر الاشارة إلى ان، جريدة "أخبار الساعة" قد كتبت خبراً صغيراً حمل عنوان، "**لائحة قانون مكافحة السل**"، أشارت فيه إلى ان وزارة الصحة قد قررت تأليف لجنة للنظر في وضع اللائحة القانونية الخاصة بمكافحة السل في العراق[١٥].

تابعت جريدة "أخبار الساعة" بحرصٍ بالغٍ لقاح مرض السل، وكتبت عنه خبراً جديداً بعنوان، "**حقائق جديدة عن الـ بي سي جي**"، أشارت فيه إلى إن، وزارة الصحة قد اصدرت المعلومات الخاصة بلقاح الـ بي سي جي، وقالت عنه إنه وسيلة ناجحة من وسائل الوقاية الحديثة من مرض السل، وإن هذا اللقاح قد اجتاز مرحلة التجربة بنجاح، وأصبح مأمون العاقبة، مؤكد الفائدة، واستعماله للوقاية لا يحدث أي مضاعفات، وليس فيه أي ضرر، ولن يسبب هذا اللقاح أي اصابة بالسل، لأي شخص من المطعمين، ويستعمل لجميع الاعمار، ويفضل اجراؤه بين السنة الاولى من العمر والسنة الثامنة عشر، ويكسب مناعة لمدة تتراوح بين اثنان إلى ست سنوات، ويقتصر التطعيم على الاشخاص الذين ليس لديهم المناعة الطبيعية ضد مرض السل، وذلك بعد اختبار خاص يسمى التبركلين ولا يجرى للمصابين[١٦].

من الواضح جداً، إن المصابين بمرض السل، قد نالوا شيئاً من العناية والرعاية الخاصة، الأمر الذي تابعته جريدة "أخبار الساعة"، وكتبت عنه خبراً حمل عنوان، "**حفلة للترفيه عن**

المسلولين"، نقلت في هذا الخبر عن شاهد عيان، إن جمعية الخدمات الدينية والاجتماعية في العراق، قد اقامت حفلة في قاعة مستشفى الأمير عبد الاله للأمراض الصدرية، كان الغرض منها الترفيه عن المسلولين، وقد حضر الحفلة إلى جانب المسلولين في المستشفى المذكور، جمعٌ غفيرٌ من رجالاتِ البلد، والمهتمين بالقضايا الاجتماعية، وقد شكر مدير المستشفى أعضاء الجمعية، على مساهمتهم في مثل هذا الواجب الانساني، ثم تعاقب الخطباء مشيدين بوجوب مساعدة المسلولين والترفيه عنهم، وقد اضاف الشاهد على الحفلة فقال، كانت حفلة رائعة، اتمنى أن يقوم بمثلها من يتمكن من الجمعيات الأخرى، كما كنت أن اتمنى أيضاً، لو تجمع في هذه الحفلة بعض التبرعات لأولئك المسلولين(١٧).

ولكي نلقي مزيداً من الضوء على هذا المرض اللعين، ننقل ما كتبته الجريدة في العدد نفسه في خبرها الذي حمل عنوان، "**المعلمون المسلولون الذين يستشفون في المصحات**"، أشارت في هذا الخبر إلى كتاب تم تعميمه إلى متصرفيات الالوية كافة، جاء فيه، بأن هناك عرائض من المعلمين الذين يعالجون على نفقة الإدارات المحلية، في المصحات الاجنبية واللبنانية على وجه الخصوص، تأتي إلى وزارة المعارف، يلتمسون فيها نقلهم من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية، وفق قانون الخدمة التعليمية، الذي لم يشر إلى الدرجة التي يجب أن يُعالج فيها المعلمون، الذين يثبت للجنة بأن مرضهم ناتجاً من جرّاء الخدمة، وقد اعطت هذه اللجنة الحق في تعيين المستشفى أو البلد الذي يرسل اليه أمثال هؤلاء المرضى فقط، وفي الوقت الذي قررت فيه وزارة المعارف معالجة المدرسين المحسوبين على الملاك الثانوي في الدرجة الثانية، أوصت بضرورة نقل المعلمين الذين يعالجون على نفقة الإدارة المحلية إلى الدرجة الثانية أيضاً(١٨).

وعلى ما يبدو، إن وزارة الصحة كانت عازمة على نقل المسلولين العراقيين من مصحات لبنان، إلى مستشفى السل المقرر تشيده في الشمال، وقد كتبت الوزارة إلى مجلس الاعمار، كتاباً ترجوا فيه وضع التصاميم والكشوفات اللازمة لمستشفى السل في الشمال، والمعروف ان وزارة الصحة تنوي نقل المرضى العراقيين الذين يعالجون الآن في مصحات لبنان اليه، بعد الانتهاء من تشييده، وتزويده بالأطباء الاختصاصيين والأدوية اللازمة(١٩). مع العلم، ان جريدة "أخبار الساعة" قد واكبت إصدار وزارة الصحة لتعليماتها الخاصة بمعالجة المسلولين على نفقتها في المصحات

اللبنانية، ونشرت خبراً بعنوان، "**الشروط الجديدة الواجب توفرها في المسلولين**"، حيث وضحت إن التعليمات تقضي بأن يكون المسلول عراقي الجنسية، وأن لا يتجاوز عمره الخمسين سنة، وأن يثبت عجزه وذويه المكلفين بإعالته شرعاً عن تحمل نفقات المعالجة، ووجود سريراً شاغراً في المصحات اللبنانية، فضلاً عن، وجود مجال في الاعتماد المرصد في ميزانية الصحة لهذا الغرض، وفي حال توفر الشروط لدى الكثيرين، والمقاعد المخصصة للعلاج محددة، يُفضل الموظفون، والمستخدمون، والطلاب، والمتزوجون الأكثر أولاداً، وقد تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، حيث ستلغى كافة التعليمات الصادرة من قبل بهذا الخصوص(٢٠).

ونتيجة لانتشار مرض السل الرئوي، أصبحت جريدة "أخبار الساعة" منبراً للمصابين بهذا الداء اللعين، عسى أن تجد كلماتهم آذاناً صاغية من قبل المسؤولين، لذلك كتبت هذا الخبر المعنون، "**مرض السل الرئوي**"، حيث أشارت فيه إلى، إن أحد عمال شركة دخان عبود المحدودة، قد بعث إلى الجريدة كلمة، تطرق فيها إلى انتشار مرض السل الرئوي بين اخوانه العمال في تلك الشركة، لاسيما بين عمال التخمير وتنقيح التبوغ، ويقول، قد ظهرت فعلاً اصابات عديدة بين هؤلاء العمال، ثم طالب المسؤولين بأن ينتبهوا إلى هذه الناحية، ويقوموا بإجراء فحص دقيق على جميع العمال الموجودين في الشركة، للتحقيق فيما إذا كانوا مصابين بمرض السل أم لا، وإذا ما تُرك هؤلاء العمال على ما هم عليه، فإن ذلك يؤدي إلى انتشار مرض السل بينهم انتشاراً فظيعاً(٢١).

وبما إن مسألة انتشار مرض السل، أصبحت مسألة مستفحلة، تفتك بحياة الكثيرين من الناس فتكاً فضيعاً، وسط حلول ومعالجات بائسة، لا تنسجم مع حجم الوباء، وما فعله بأبناء الشعب، لاسيما الفقراء منهم، أنبرت جريدة "أخبار الساعة"، للحديث عن هذا الموضوع المهم، من خلال مقال لها حمل عنوان، "**مشكلة السل حديث الساعة**"، قالت فيه، "**أمر واحد لا نستطيع أن نفهمه، وهو كيف تتمكن جمعية صغيرة كجمعية مكافحة السل من وقف تيار هذا الداء الجارف، والوباء اللئيم الفعال، الذي يمزق صدور الاغلبية الساحقة من المصابين، وإذا كانت مكافحة هذا الداء منوطة بجمعية صغيرة، فما هو واجب وزارة الصحة يا ترى؟ هل اقتصر واجب هذه الوزارة على الاعمال الروتينية من تعيين طبيب، ونقل مضمد، وتثبيت ممرضة، أم هي لا تعرف بعد خطورة المهمة الملقاة على عاتقها، نحن لا نريد من هذه الكلمة التي دفعتنا إلى كتابتها**

التعليمات الجديدة لوزارة الصحة بشأن معالجة المرضى المسلولين في مصحات لبنان على نفقتها، مناقشة وزارة الصحة عن واجباتها، وإنما نريد أن نسألها، وعلى رأسها الآن طبيب عرف داء السل، وادرك مدى تفشيه بين ابناء هذا الشعب، عما قامت به من اعمال المكافحة، وماهي المستشفيات التي شيدتها لهذا الغرض، والظاهر إن وزارة الصحة، عرفت أن واجبها يفرض عليها مكافحة مرض السل، ولكن عن طريق وضع الشروط الواجب توفرها في المريض المصاب، حتى توافق(مشكورة) على معالجته في مصحات لبنان، ولسنا ندري بعد ذلك ما إذا كان ميكروب السل يختار ضحاياه من غير هؤلاء، هل لمعالي وزير الصحة أن يجيب عن هذا السؤال"[٢٢].

ومن أجل ذر الرماد في العيون، قامت وزارة الصحة بخطوات خجولة، تهدف من وراءها السيطرة على وباء السل، الذي انتشر في السجون، لكن من دون جدوى، ومن الضروري جداً التأكيد على ان المرء وان سجن هذا لا يعني انتزاع آدميته، لذلك تابعت جريدة "أخبار الساعة"، هذا الأمر وكتبت عنه خبراً بعنوان، "**الاطلاع على كيفية معالجة السجناء المسلولين**"، حيث تحدثت في هذا الخبر عن طلب قدمته وزارة الصحة إلى مديرية مستشفى الامير عبد الاله للأمراض الصدرية، طلبت فيه أن تبعث بين حين وآخر، وفي فترات لا تتجاوز الاسبوعين، أحد الاخصائيين من المستشفى المذكور، إلى مستشفى السجون لغرض الاطلاع على كيفية معالجة وتداوي المسجونين المسلولين، وتقديم الارشادات اللازمة لهم . ليس ذلك فقط، بل أحتوى العدد نفسه على خبرٍ آخر، يتحدث عن "**ردهات جديدة في مستشفى الامراض الصدرية**"، وقد أشار إلى إن من بين المرافق الجديدة التي أكدت وزارة الصحة لجمعية مكافحة السل ضرورة انشائها في مستشفى الامير عبد الاله للأمراض الصدرية، عدد من الردهات، يتسع لمائتي سرير جديد، وقد قررت الوزارة المذكورة مساعدة الجمعية بعشرين الف دينار، من ريع يانصيب انشاء المستشفيات في العراق، لتمكينها من زيادة نشاطها، وتحقيق اهدافها على نطاق واسع[٢٣].

من جانب آخر، ركزت جريدة "أخبار الساعة" على موضوع التطعيم ضد السل، لاسيما في لواء العمارة ومدينة النجف الأشرف، حيث أشارت إلى إن فرق التطعيم ضد السل بلقاح الـ بي سي جي قد قامت خلال الاسبوعين الماضين بحملة واسعة النطاق في لواء العمارة، إذ طعمت ما يزيد عن (٢٠٠) الف مواطن ومواطنة في اللواء المذكور، وقد اظهرت نتيجة الاختبار انهم لا يتمتعون

بالمناعة الطبيعية ضد السل، وعادت هذه الفرق إلى مركزها في بغداد[٢٤]. وينطبق الامر نفسه، على مدينة النجف الأشرف والكوفة، حيث انتهت فرق التطعيم ضد السل من حملتها هناك بنجاح، حيث اتمت اختبار وتطعيم خمسة عشر الف نسمة. بالمقابل، قررت الوزارة فتح شعبة للأمراض الصدرية في مستشفى الفرات الاوسط، تتألف من أربع ردهات[٢٥].

ومما يحسب لجريدة "أخبار الساعة"، متابعتها المستمرة لشؤون المرضى الراقدين في المصحات خارج العراق، حيث نقلت شكواهم ومعاناتهم في خبراً لها حمل عنوان، "**شكوى المسلولين العراقيين من إدارة مصح ظهر الباشق**"، أشارت في هذا الخبر إلى وصول صورة من الشكوى التي رفعها المرضى العراقيون المصدورون في مصح ظهر الباشق في لبنان، إلى الجريدة مرفوعة إلى وزير الصحة، وقد جاء فيها، "إن المرضى يعانون المرارة والحرمان، لأن المصحات هناك همها الحصول على الربح، الذي تضعه فوق مصلحة المرضى، وتسير في سياستها هذه، لأنها لم تجد أحد يراقبها، فهي تقدم أرداً انواع الطعام، وتُسكن المرضى بغرفٍ عتيقة، تحشر فيها المرضى حشراً، وإذا شكا المريض من أوجاع وآلام، لم يجد أذناً صاغية، لتخفف عنه الالم بالأدوية أو غيرها، وحتى النور الكهربائي تراه ينقطع من وقت لآخر، فيترك المرضى في ظلام حالك مرعب، ثم يذكر المرضى أنواع الأغذية التي تقدم اليهم، وهي جميعها من الأصناف غير المغذية، ويقولون إن السبب في سوء حالتهم يعود إلى اهمال محاسب المفوضية العراقية في بيروت، والطبيب المشرف، ويختتم المرضى شكواهم بالقول، ان كلا من المحاسب المذكور، والطبيب، يؤخران وبالتعاون مع إدارة المصح، إخراج المرضى الذين تم شفاؤهم، ولذا فهم يطالبون بإجراء الفحص من قبل لجنة طبية محايدة، وجريدة "أخبار الساعة"، تضم صوتها إلى صوت المرضى المسلولين، وترجو معالي وزير الصحة أن يحقق في هذه الشكوى المريرة [٢٦].

عادت جريدة "أخبار الساعة"، للحديث عن حملات التطعيم ضد السل، ونشرت هذه المرة خبراً عنه بعنوان، "**تنظيم حملات التطعيم الاجتماعي ضد السل**"، أشارت في هذا الخبر إلى، إن وزارة المعارف قد رشحت أطباء معارف كل من، الوية اربيل والموصل وكركوك والمنتفق والبصرة والعمارة، للاشتراك في الدورة الاولى لمشروع الـ بي سي جي، التي سيكون مركزها في بغداد، وتبدأ في الرابع من شهر تموز القادم، وتنتهي في الثالث والعشرين من الشهر نفسه، وسيشرف على هذه

الدورة أخصائيين من الهيئة الصحية العالمية، وأطباء المشروع المذكور، أما منهاج الدورة ، فسوف يحتوي على دروس نظرية وعلمية، والتدرب على كيفية تنظيم حملات التطعيم الاجتماعي ضد مرض السل(٢٧).

أما حملة التطعيم ضد السل في لواء بغداد، فقد تابعتها الجريدة، ونشرت عنها خبراً بعنوان، "**حملة التطعيم ضد مرض السل تبدأ غداً**"، حيث أشارت في هذا الخبر إلى، ان يوم غد السبت، سيشهد حملة التطعيم ضد مرض السل بلقاح الـ بي سي جي في مدينة بغداد وضواحيها وفي كل ايام الأسبوع، حيث ستقوم فرق التطعيم خلال الاسبوع الاول بتطعيم سكان مدينتي الكاظمية المقدسة والاعظمية، في كل من مستوصف الشريف الرضي، ومستوصف الجوادين بالكاظمية المقدسة، ومستوصف الاعظمية ومستشفى النعمان في الاعظمية (٢٨).

لامست جريدة "أخبار الساعة" معاناة السجناء المسلولين في العراق وعادت وتابعة شؤونهم وكتبت عنهم خبراً آخر حمل عنوان، "**السجناء المسلولون نقلهم من مشفى السجن**"، وضحت فيه أن وزارة الصحة عازمة على نقل المرضى المصدورين السجناء، من هم في حاجة إلى العناية الطبية السريعة من مشفى السجن، إلى مشفى الامراض الصدرية في جانب الكرخ، وقد كتبت بذلك إلى من يهمه الامر للقيام بما يتناسب مع هكذا حالات(٢٩).

وعلى ما يبدو، إن تفاقم الوضع الصحي في البلاد، قد دفع وزارة الصحة إلى "**إحداث مديرية عامة لمكافحة السل في العراق**"، وقد نقلت جريدة "أخبار الساعة" خبراً، يشير إلى إن وزارة الصحة قد انتهت مؤخراً من تحضير لائحة قانونية جديدة، باسم قانون مكافحة السل في العراق، وسيجري بموجب هذه اللائحة إنشاء مديرية عامة لمكافحة السل، يرصد لها مبلغ قدره مليون ونصف مليون دينار، لتنفيذ مشروع المكافحة، خلال ستة سنوات، كما تضمنت اللائحة عدد المستشفيات الواجب فتحها لغرض المكافحة، وعدد الأسرّة الواجب وضعها في هذه المستشفيات، ومقدار المرضى الذين يمكن معالجتهم كل عام، وقد اتضح إن هذه اللائحة القانونية سترفع خلال الايام القليلة القادمة، إلى مجلس الوزراء للنظر فيها والمصادقة عليها. مع العلم، إن وزير الصحة قد حصل من مجلس الوزراء على تخويل بالتوقيع على الالتزامات التي تتعهد بها الحكومة العراقية للموظفين الدوليين، الذين عينوا لمشروع البي سي جي ، حتى يتمتعوا بالالتزامات، كبقية

المستخدمين المعنيين للمساعدات الفنية، وقد سافر وزير الصحة إلى الالوية الشمالية اليوم، من أجل تفقد المنشآت الصحية هناك، ومعرفة احتياجاتها إلى الأطباء والأدوية(٣٠).

من هذا المنطلق، سعت وزارة الصحة إلى إنشاء مصح في الشمال للناقهين من مرض السل، حيث نقلت "أخبار الساعة"، خبراً عن جولة قام بها وزير الصحة في الالوية الشمالية، ليتفقد المؤسسات الصحية هناك، وقد عاد أول أمس، وأدلى بحديث قال فيه، إنه لمس في هذه الجولة الضرورة القصوى لاطلاع المسؤولين بأنفسهم على احتياجات مؤسساتهم، وقال إنه فتش المؤسسات الصحية، على اختلاف أنواعها، في كل من ألوية كركوك واربيل والموصل وتوابعها، على قدر ما سمح له الوقت، فوجد أن بعض المؤسسات بحاجة إلى الاصلاح، والبعض الآخر بحاجة إلى زيادة في الأيادي العاملة، من اطباء ومساعدين وأدوية وغيرها، وأهم ما لاحظناه حاجة هذه الأدوية إلى الاخصائيين الذين تفتقر اليهم الصحة بصورة عامة، كما لاحظ الوزير أيضاً، وجوب تشييد ردهتين اضافيتين في مستشفى كركوك، وتشييد مستشفى للعزل، وعيادة خارجية كاملة المرافق بدل العيادة الحالية القديمة في مدينة كركوك، وكذلك تشييد مستشفى كامل المرافق في اربيل، والعمل على تسريع انجاز الردهات الجديدة في مستشفى الموصل، والشروع في تشييد مستشفى الامير عبد الاله، وتشييد كذلك مصح كامل المرافق في منطقة مناسبة من شمال العراق، لتكون مصحاً للناقهين من مرض السل، وقد وقع الاختيار على بعض المناطق، أما القرار النهائي فمتوقف على نتائج الدراسات الجيولوجية، من حيث المناخ، وتوفير المياه، ودرجة الرطوبة وغير ذلك، وسيتم هذا القرار قريباً إن شاء الله، وقد تقرر أيضاً، افتتاح مستشفى العمادية المعطل فوراً، وتنظيم أمر ارزاقه، كما ستزود الطبابة هناك بمستوصف سيار، للإفادة منه في خدمة القرى المجاورة، والمركز الصيفي لهذا القضاء(٣١).

ومما يؤسف عليه حقاً، هو عدم الاستماع لشكوى المرضى المصابين بمرض السل، الذين يتعالجون في المصحات خارج العراق، وعدم النظر في مشاكلهم، لاسيما بعد ان نشرت جريدة "أخبار الساعة" شكواهم، ونقلتها إلى الرأي العام، ونتيجة لغياب الحلول، ولاستمرار إدارة مصح ظهر الباشق في غييها، وصلت شكوى جديدة من قبل المرضى العراقيين هناك، وقد بادرت الجريدة نفسها في نشرها راجيه في الوقت نفسه، من المسؤولين في وزارة الصحة أن يعيروها كل الاهتمام،

ومن اجل تسليط الضوء أكثر على هذه الشكوى، ننقل ما كتبته الجريدة بهذا الخصوص من دون زيادة أو نقصان، حيث عنونت الجريدة مقالها بـ "**شكوى جديدة من مرضى مصح ظهر الباشق بالبنان .. ضرورة التحقيق في جرائم القائمين على إدارة المصح والحيلولة دون تأخير المريض عدة أشهر بعد تمام شفائه، ونقل الإشراف على المرضى من محاسب المفوضية والدكتور حنا غصن**" ، جاء في هذا المقال، "**يقع مصح ظهر الباشق في موقع لا يليق أن يكون موقعاً لمصح، وقد شيد منذ سنين عديدة على حافة وادي سحيق، وبمكان منخفض جداً، بحيث لا يبلغ ارتفاعه عن مستوى سطح البحر أكثر من(٣٥) متراً، لذلك نجد إن الجو حاراً فيه خلال فصل الصيف، وتختلف حرارته عن جو العراق اثناء الصيف. بالإضافة إلى ذلك، فهو مليء بالحشرات التي يعاني منها المريض اشد المعاناة، ولا يمكن الخلاص من هذه الحشرات إلا بأدوية يعز على القائمين بأمور مصح ظهر الباشق، أن يقدموها إلى المريض، أما غرف المصح فهي غير لائقة أبداً لأن تكون محلات سكن لمرضى مسلولين، وهي مجهزة بأسرة عتيقة جداً، أما الغذاء فهو موضع العجب والدهشة، ويثير الاشمئزاز والتقزز في النفوس، وإذا طلب المريض بتحسينه، اجابتهم إدارة المصح بأنها لا تستطيع ذلك، بحجة إن الحكومة العراقية لا تقدم لها مبالغ كافية، فإدارة المصح تريد الربح، والحكومة العراقية لا تزيد المبلغ المخصص للمرضى، وهكذا يبقى المريض وسط هذه الآلآم المريرة، بين جشع وطمع متناه، وبين مرض وبيل وخطير، وبين حكومة لا تجد حلاً لمشكلة مرضاها، بل على العكس من ذلك، فإذا راجع المرضى محاسب المفوضية العراقية في بيروت يجدونه مدافعاً مخلصاً عن تصرفات المصح، ولا نعرف السر الذي يختفي وراء ذلك، ولكن بتفكير قليل، يصل الشخص إلى حقيقة هذا المحاسب، وسر وقوفه ضد المرضى. أما فيما يخص العلاج، فإن إدارة المصح تُقتر فيه تقتيراً، لذا فإن وجود المرضى في المصح مقصور على النوم وتناول الغذاء الذي سبق وصفه، وعلى الابر الهوائية التي لا يخسرون من وراءها شيئاً، لأن الهواء كثير والحمد لله، وكنتيجة لهذه السياسة اللاإنسانية، نجد إن المرضى يقضون السنين المتعددة في مصح ظهر الباشق، فأما أن ينالوا الشفاء بعدها وهو أمر غير أكيد، وأما أن يعود المريض إلى أهله، وهو يحمل مجموعة جديدة من الامراض، ولا تتوانى إدارة المصح عن سرقة المرضى، حيث أخذت جوازات سفرهم إلى مديرية السياحة**

والاصطياف اللبنانية، واستلمت اجور سفرهم جميعاً، كما جرى العمل في دائرة السياحة والاصطياف في مثل هذه الأحوال، واتجاه هذه الاعمال الدنيئة، أضرب قسم من المرضى العراقيين عن الطعام، مطالبين بتحسين حالهم، ولكنهم قوبلوا بقسوة من محاسب المفوضية العراقية، ومن مديرة المصح الحسناء، التي تقضي أكثر ساعات العمل في الحفلات والتنزه البيروتية، ونحن المرضى العراقيون في مصح ظهر الباشق نطالب بالتحقيق في الجرائم التي حدثت في المصح، وخاصة جريمة سرقة اجور السفر، والحيلولة دون تأخير المريض اشهر عديدة بعد شفائه، لغرض ابتزاز المال، وكذلك نقل مسؤولية الإشراف على المرضى من محاسب القنصلية العراقية، ومن الدكتور حنا غصن، بالإضافة إلى تأليف لجنة نزيهة، تقوم بتفقد شؤون المرضى في كل شهر، للوقوف على شكواهم، فضلاً عن تسديد النواقص الموجودة في الغذاء والراحة والسكن، وعدم طرد المريض الذي لم يتم شفاؤه"[٣٢].

ان نظرة معمقة لما كتبته الجريدة، يتضح بشكل جلي، بأن الغاية الرئيسة من ارسال المريض للعلاج في المصحات خارج البلاد كانت مادية صرفة، لأن القائمين عليها كان همهم الربح وتحقيق المكاسب على حساب المرضى، الامر الذي يؤكد إن انعدام الضمير والواعز الانساني يتواجد في كل زمان ومكان، والغريب حقاً، تواجده في مهنة تعد انسانية بامتياز.

لم تقتصر معاناة العراقيين على مرض السل الرئوي فقط، بل كانت هنالك أمراض فتاكة أخرى، منها مرض الملاريا[٣٣] الذي كان في صدارة قائمة الأمراض الوبائية في العراق، طيلة العهد الملكي، ولم تكن تخلو أية نشرة صحية صادرة عن وزارة الصحة من ذكر للملاريا، ونجد الشيء نفسه في تقارير المسؤولين الإداريين على مختلف المستويات، وينطبق الأمر نفسه، على الصحف العراقية لاسيما جريدة "أخبار الساعة"، التي نشرت عنه أكثر من مرة، وكتبت في إحدى أعدادها خبراً عنه بعنوان، "**الشروع بمكافحة الملاريا**"، حيث أشارت في هذ الخبر، إلى إن قرب الشروع بمكافحة الملاريا، قد دفع مديرية معهد الامراض المستوطنة برئاسة الدكتور علي الحجامي، لعقد اجتماع حضره الدكتور كوردن مونكل الخبير بالملاريا، والدكتور برتياك سنك الخبير بالملاريا في المنطقة الجنوبية، والدكتور سونتين رئيس الفرقة الدولية في السليمانية [٣٤].

وفي عدد آخر، نشرت جريدة "أخبار الساعة" خبراً عن مرض الملاريا بعنوان، "**حملة مكافحة الملاريا في العراق**"، وضحت فيه إن الحملة التي بعثتها مديرية معهد الأمراض المستوطنة لمكافحة الملاريا في لواء ديالى قد انتهت، وان حملة مماثلة قد أرسلت إلى لوائي الكوت وكربلاء المقدسة، للقيام بعمليات رش الدي دي تي، من اجل القضاء على البعوض الناقل للملاريا. وفي الوقت نفسه، ناشدت الجريدة المسؤولين بالعمل على توجيه هذه الحملات، للقضاء ليس على البعوض البالغ فحسب، بل على سرفات البعوض في المياه الصالحة للتفريخ، والقيام كذلك بحملات علاجية في الوقت الذي تبدأ فيه المكافحة في مثل هذا الموسم من كل عام، ونحن نعتقد بأن إبادة البعوض وحدها ليست كافية للقضاء على الملاريا[٣٥].

تابعت جريدة "أخبار الساعة" الموضوع نفسه، ونشرت عنه خبراً حمل عنوان، "**حملة مكافحة البعوض في لواء كربلاء**"، أشارت فيه إلى بدء حملة مكافحة الملاريا، التي أشرفت على توجيهها مديرية معهد الأمراض المستوطنة في لواء كربلاء، وقد رشت الـ(دي دي تي) في اغلب القرى والارياف، المنتشرة على طول نهر الحسينية، كما شملت المكافحة قصبات أخرى محيطة بها، وقد علمت الجريدة بأن الحملة التي قامت بها هذه المديرية في العام الماضي في كربلاء المقدسة قد أثمرت، بدليل الاحصاءات التي جمعت في هذا الموسم، وهي تشير إلى هبوط كبير في الاصابات بمرض الملاريا[٣٦].

وفي الواقع ان السلطات الحكومية لم تتقاعس في مكافحة مرض الملاريا، وبذلت جهود كبيرة ودراسات لإيجاد علاج أكثر فعالية لمكافحة هذا المرض، وهو الأمر الذي تابعته جريدة "أخبار الساعة"، ونشرت عنه خبراً عريضاً بعنوان، "**دواء جديد لمكافحة الملاريا**"، أشارت فيه إلى أن هنالك اختراع لدواء جديد تحت اسم "الدارا بريم"، لمكافحة الملاريا، وهو يعتبر من أكثر العقاقير فعالية ضد ذلك المرض، وقد استعمل في قرية من قرى الكونغو البلجيكية، اصيب جميع سكانها بالملاريا، فقضي على الوباء في مدة ثلاثة أشهر، وهو يتفوق على العقاقير الاخرى، لأنه لا يحدث أي ردة فعل من جراء تناوله لمدة طويلة، كما هي الحال في أدوية مكافحة الملاريا الاخرى، التي تترك آثاراً هي أسوء من المرض ذاته في بعض الأحيان. وبينما كان الدكتور هيتشنجز ومعاونوه يجرون في مختبرهم في نيويورك تجارب على خواص بعص الحوامض الحيوانية، اكتشفوا بأن في

تلك الحوامض عناصر مضادة للملاريا، وهكذا كانت البداية لسلسة من الابحاث الطويلة، التي انتهت بتحضير المركب المذكور أعلاه، ويعتقد إن "الدارا بريم"، سيحدث انقلاباً في طرق مكافحة الملاريا، لأنه اثبت فعالية أكبر بمقدار عشر مرات إلى مئتين مرة من فعالية أدوية الملاريا المعروفة، وأن تجاوب المختبر قد اثبت بأن كمية صغيرة جداً من الدواء وزنها ٥٠ ملغم لانزال الحمى في اشد الحالات، ولا يحدث استخدام هذا العلاج أي رد فعل بسبب الاستعمال لمدة طويلة، وقد أصبح بالإمكان انتاج هذا المركّب بسعر رخيص لا يتجاوز الخمسة فلوس للحبة الواحدة، وهكذا فقد يتمكن الطب الحديث في القريب العاجل من الإعلان عن انتصاره على مرض الملاريا بصورة نهائية، مضيفاً اسم هذا المرض إلى قائمة الأمراض الأخرى التي تغلب عليها[٣٧].

وتجدر الاشارة إلى، إن وزارة الصحة قد ارسلت بعثة صحية إلى القاهرة، للتدرب على أعمال مكافحة الملاريا، بموجب زمالات الصحة العالمية، وقد عادت البعثة إلى بغداد، بعد أن استمرت الدورة ثلاثة أشهر تقريباً، وكانت القاهرة وضواحيها مقراً للدراسة والتطبيق العملي، وقد اجتاز أعضاء البعثة مراحل الاختبار بتفوق[٣٨].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات الصحية العراقية في العهد الملكي من اجراءات ضرورية للسيطرة على مرض الملاريا، إلا انها لم تتمكن من القضاء عليه، لأن الأمر يتطلب نفقات طائلة تنوء بها ميزانية الدولة، كما أن المسألة تحتاج إلى أبحاث علمية دقيقة، وملاك طبي كبير ومؤهل، يتمكن من الوصول إلى المناطق الريفية في أعماق الأهوار وإلى أعالي الجبال، إذ من المؤكد أن صعوبة المواصلات، وتعذر وجود السبل السالكة حالت دون الوصول إلى تلك الأماكن الموبوءة بالملاريا، كما أن أعمال المكافحة كانت تتطلب وسائل وإجراءات أخرى، يستلزم القيام بها كتنظيم وسائل الري، والزراعة لتكون قادرة على درء مخاطر الفيضانات المسبب الرئيس الذي يجعل المرض يتخذ شكلاً وبائياً، كما يستلزم وجود شبكة واسعة من الخدمات الصحية، وإن انعدام هذه الوسائل قد أسهم في استمرار فتك الملاريا بالمصابين حتى بعد انتهاء العهد الملكي[٣٩].

ومن الأمراض الأخرى التي تابعتها جريدة "أخبار الساعة"، هو مرض البجل[٤٠]، المرض الذي دخل العراق وانتشر بشكلٍ كبير في المناطق العشائرية، ويعتقد ان انتشاره في العراق كان بسبب العشائر العربية التي دخلت البلد من بادية الشام، واستقر بعضها في منطقة دير الزور،

المنطقة كانت تشكل إحدى البؤر الرئيسة للمرض، ومن خلالهما انتشر في المناطق التي سكنوا فيها، بواسطة العشائر المتنقلة، ثم انتقل إلى العشائر الأخرى الساكنة في جنوب البلاد، وكان يعرف المرض عندهم باسم "البشل"(٤١). وقد عبر الدكتور ويلفرد ثيسكر عن اشمئزازه من تأثير هذا المرض على الآخرين حين قال : " **تظهر القروح في أي جزء من الجسم وغالباً ما تكون مزمنة وتنبعث منها رائحة كريهة، كُنت أشعر بالدوار حين يكون أكثر من مصاب بهذا المرض معي في مكان واحد**"(٤٢).

ومهما يكن من أمر، تناولت جريدة "أخبار الساعة" هذا المرض في خبر لها حمل عنوان، "**مكافحة البجل**"، أشارت في هذا الخبر، إلى إن التقرير الشهري لمديرية معهد الأمراض التناسلية، قد بين إن أعداد المراجعين لفرق مكافحة البجل الثلاث، خلال شهر شباط المنصرم قد بلغ (٣٨٤٥) مريضاً، وبلغ عدد الفحوص السيرولوجية (١٠٤٩) فحصاً، منها (٣٦٣) حالة مثبتة، والباقي حالات سالبة، وقد بلغ عدد المرضى المعالَجين من مرض البجل منذ كانون الثاني سنة ١٩٥٢، إلى نهاية شباط ١٩٥٣ حوالي (٣٧٢٤٧) مريضاً(٤٣).

أما مرض الجدري، الذي يعد من الأمراض المتوطنة في العراق والتي رافقت الإنسان منذ القدم، فهو ينتشر عادة في الرذاذ المنطلق من الأنف والفم، وفي حالات نادرة عن طريق استخدام ملابس وأفرشة الشخص المصاب، وقد تصل نسبة الوفاة فيه إذا أهمل علاجه إلى٩٠% من المصابين، ويتسبب المرض في مضاعفات مؤلمة منها الحمى والتشوه والعوق(٤٤). وقد سارعت السلطات الحكومية في العراق إلى فرض التقيدات الصحية على القادمين من الدول الموبوءة بهذا المرض، من هذا المنطلق، سطلت جريدة "أخبار الساعة" الضوء على هذا الموضوع وكتبت عنه خبراً بعنوان، "**فرض التقيدات الصحية ضد مرض الجدري على جميع القادمين من جدة والمدينة**"، أشارت فيه إلى إن وزارة الصحة قد أصدرت تعليماتها بناءً على ما وردها من دائرة الأوبئة والمحاجر الصحية، التابعة للمكتب الاقليمي لشرق البحر الابيض المتوسط، حول حدوث اصابات بمرض الجدري في مدينتي جدة والمدينة، لذلك بادرت الوزارة إلى فرض التقييدات الصحية ضد هذا المرض، وعلى كافة القادمين إلى العراق من هذين المدينتين، عن طريق البر والبحر والجو، وعلى القادمين من جدة والمدينة المنورة، تقديم شهادات التلقيح الدولية ضد مرض الجدري، على أن تكون

لمدة لا تقل عن ١٤ يوماً، ولا تزيد على الثلاث سنوات من تاريخ تلقيحهم، وبخلافهِ يحجرون في المحاجر الصحية العراقية، وسيعفى القادمون بطريق الترانسيت في حالة عدم تركهم المطار من هذه التقييدات، وبخلافهِ يعاملون وفق ما جاء في هذه التعليمات(٤٥).

ويشار إلى أن هنالك صعوبات جمة واجهت السلطات الصحية في مكافحة مرض الجدري، أبرزها اخفاء السكان للمصابين بهذا المرض، فضلاً عن، عدم تعاون وجهاء القرى والقصبات مع الفرق الصحية في الإبلاغ عن الإصابات في قراهم وقصباتهم، خوفاً من حجر أبناء جلدتهم الذين ابتلوا بهذا الداء الوبيل، حتى أن وزير الصحة آنذاك الدكتور عبد الأمير علاوي وصف عملية البحث عن المصابين كالبحث عن "**السلاح المهرب**"(٤٦). ومن الضروري أن نشير إلى أَنَّ خطورة الوباء قد دفعت وزارة المعارف إلى التشديد في قبول الطلبة في الكليات، لاسيما في كلية الحقوق، حيث يتوجب على المقبولين فيها جلب شهادة تلقيح من الجهات المختصة، تثبت عدم اصابتهم بهذا المرض(٤٧).

أما حجاج بيت الله الحرام فلم يكونوا بمنأى عن التدابير الصحية من أجل سلامتهم، لاسيما بعد قرب موسم الحج، لذاك عممت وزارة الصحة بياناً، نشرته جريدة "أخبار الساعة" بعنوان، "**تطعيم الراغبين بالحج ضد الهيضة والجدري**"، وضحت فيه، إن وزارة الصحة قد عممت بياناً على رؤساء الصحة في الالوية كافة، ذكرت فيه أنه نظراً لقرب موسم الحج، فقد اقتضى اجراء تطعيم للراغبين في تأدية فريضة الحج، ضد الهيضة والجدري والتيفويد، ويجب أن تكون شهادة التطعيم والتلقيح ضد هذه الأمراض صادرة من مرجع رسمي، على أن تستبدل بشهادة دولية خاصة بالحجاج. أما في مديرية الطب الواقي والاجتماعي العامة بديوانها أو بمديرية صحة العاصمة ببغداد، أو في رئاسة الصحة في الوية البصرة والموصل وكربلاء المقدسة وكركوك، والطبابة المركزية في النجف الاشرف، ويشترط أن تكون الشهادة ضد الهيضة لمرتين، على أن تكون لمدة لا تقل عن الستة أيام بين التطعيمين، ولا تتجاوز الستة أشهر على تاريخ التطعيم الثاني، ضد مرض الجدري لمرة واحدة، على أن تكون لمدة لا تقل عن الاربعة عشر يوماً، ولا تتجاوز الثلاث سنوات، وضد التيفوئيد لمرتين، على أن تكون لمدة لا تقل عن الستة ايام بين التطعيمين(٤٨).

وعلى ما يبدو أن هناك تقارير اسبوعية، كانت تصدرها وزارة الصحة حول هذه الأمراض، فقد أعلنت شعبة الصحة الدولية في وزارة الصحة، بأنه لم تحدث أية اصابة أو وفاة بمرض الجدري أو الحمى النمشية، بنوعيها المتوطن أو الوافد في العراق، خلال الاسبوع المنتهي في السادس عشر من آيار ١٩٥٣[٤٩].

وفيما يخص مرض البلهارزيا[٥٠] الذي يعتبر المشكلة الصحية الثانية التي واجهة العراق من حيث الأهمية بعد الملاريا، وان النوع السائد في العراق هو بلهارزيا الجهاز البولي، حيث يعيش هذا المرض في المياه الراكدة، وينتقل إلى جسم الإنسان عن طريق السباحة في الجداول والأنهر والترع والبرك والمستنقعات، وعلى وفق تقديرات "مديرية معهد الأمراض المتوطنة" كان هناك في أوائل الخمسينيات القرن الماضي نحو مليون إصابة بهذا المرض بين سكان الأرياف، في المنطقتين الجنوبية والوسطى من العراق، أي أن هنالك ما يقارب الـ (٢٠%) من سكان العراق كانوا مصابين بالبلهارزيا حسبما تشير اليه دراسة علمية رصينة، أشرف عليها أستاذ أكاديمي مرموق[٥١].

تركز انتشار البلهارزيا بصورة خاصة في المناطق الواقعة جنوب ووسط البلاد وتزداد معدلات انتشاره كلما تقدمنا من مدينة بغداد حتى نصل إلى شمال مدينة البصرة، وتبلغ ذروة المرض في مناطق الأهوار، لأن المياه العذبة والقليلة الملوحة والسواقي البطيئة الجريان، والمياه الراكدة، وحقول الشلب ومبازلها تعتبر بيئة مناسبة لمعيشة القواقع الناقلة لهذا المرض، ونتيجة لذلك تابعت جريدة "أخبار الساعة" قرارات وزارة الصحة التي جعلت كل المؤسسات الصحية في لواء البصرة مراكز لمعالجة هذا الداء اللعين ، تطبيقاً لقانون مكافحة البلهارزيا، والقواقع الناقلة لها، وهذه المؤسسات هي، مستشفى القرنة، ومستوصف ابي الخصيب، ومستوصف شط العرب، ومستوصف العشار، ومستوصف الرباط، ومستوصف البصرة، ومستوصف المدينة، ومستوصف الدير، ومستوصف الهارثة[٥٢].

تكمن صعوبة مرض البلهارزيا في ان معظم المصابين لا يراجعون المؤسسات الصحية لتلقي العلاج اللازم، لاسيما النساء، والمشكلة الأكبر ان أعراضه لا تظهر على الأشخاص المصابين الا بعد مرور مدة طويلة، يفتك خلالها المرض بالمثانة والكبد والأمعاء وبقية الأعضاء

الحيوية في جسم الإنسان، لم يكن غريباً والحالة هذه أن تبذل جريدة "أخبار الساعة" جهوداً لتنقل أخبار مكافحة هذا المرض الخطير، فكتبت عنه خبراً بعنوان، "**مكافحة البلهارزيا**"، أشارت فيه إلى إن وزارة الصحة قد اصدرت بياناً يستند إلى احكام قانون مكافحة البلهارزيا والقواقع الناقلة لها رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢، حيث أكدت على جميع السكان الذين تشملهم احكامه بالتقيد بما جاء به القانون، لاسيما فيما يخص الشخص المريض، إذ أصبح لزاماً على الشخص الذي أظهر الفحص اصابته بصورة مؤكدة، مراجعة المستشفى المخصص، في المواعيد التي تحدد لمتابعة العلاج والفحص، وفقاً للنظم الموضوعة، كما يجب على الآباء والأوصياء، أو الاشخاص الذين يعيش معهم القاصرون المصابين، أن يقدموهم إلى المستشفى المخصص، وعليهم متابعة علاجهم في المواعيد المحددة لهم، وعلى الشخص المصاب، أو ولي امره أن يخبر السلطات الصحية أو المحلية اعتذاره من الحضور للمعالجة، مبيناً الأسباب التي حالت دون حضوره[٥٣].

والملاحظ أن مرض البلهارزيا يصيب أهم فئة عمرية في المجتمع وهي (٢١-٥٠) عاماً، وهذه الفئة هي التي يقع عليها أعباء العمل والإعالة، لاسيما العمال منهم والفلاحين وربات البيوت[٥٤]، لذلك وصفت البلهارزيا بأنها من الأمراض المنهكة لقوى الشعب[٥٥] وتجبر الرأي العام للكتابة عنها والتثقيف لها، من هذا المنطلق، نشرت جريدة "أخبار الساعة" خبراً بعنوان، "**حملة مكافحة البلهارزيا**"، قالت فيه، إن الحملة الصحية لمكافحة مرض البلهارزيا، ستبدأ في بغداد، اعتباراً من يوم الخامس عشر من شهر تموز الجاري، وبضمنها منطقة سلمان باك[٥٦].

المبحث الثالث: موقف جريدة أخبار الساعة من الرقابة الصحية عام ١٩٥٣ :

أهتمت جريدة "أخبار الساعة" بجهود وزارة الصحة في مجال الرقابة الصحية، لما يشكله هذا الموضوع من أهمية خاصة في حياة الناس، لذلك بادرت إلى نشر خبر حمل عنوان "**التفتيش السري للصيدليات الأهلية**"، أشارت فيه إلى إن وزارة الصحة قد قررت تعيين عدداً من كبار موظفيها، للقيام بمهام تفتيش الصيدليات الأهلية بصورة سرية، ومداهمة الصيدليات التي تبيع أدوية قديمة، أو مغشوشة، أو بأسعار باهظة، وتقديم المخالفين من اصحابها إلى المجالس الانضباطية[٥٧].

بالمقابل، اتخذت مديرية صحة العاصمة بغداد، قرارات مهمة في إطار الرقابة الصحية، تابعتها جريدة "أخبار الساعة"، ونشرت عنها خبراً حمل عنوان، "**غسل المخضرات**"، وضحت فيه أمر وزير الصحة إلى مديرية صحة العاصمة، واستناداً إلى ما جاء في القانون الخاص بالرقابة الصحية، رقم ٦ لعام ١٩٢٩، بأن المخضرات الملوثة كالخس والفجل والرشاد وغيرها، هي من أهم مصادر العدوى لمختلف الأمراض المعدية، ومن أجل تجنب استعمالاتها، تقرر منع كافة الباعة من تنظيفها في مياه السواقي الصغيرة المكشوفة، والاقتصار على تنظيفها وغسلها جيداً، بواسطة الحنفيات المعقمة أو الانهر الجارية الكبرى، ليس ذلك فقط، بل احتوى العدد نفسه على خبرٍ آخر عنوانه "منع وضع الحلويات مكشوفة"، وقد تحدث هذا الخبر عن قرار مديرية صحة العاصمة، الذي يقضي بمنع أصحاب محلات بيع الحلويات والكيك واللبن والزبد وسائر أنواع المواد الغذائية، من وضعها بصورة مكشوفة، ومعرضة للغبار والذباب، ولزوم وضعها بداخل الواجهات الزجاجية، لاسيما مع حلول فصل الصيف، أما المخالف فيعاقب وفق القوانين والأنظمة الصحية[٥٨].

وفي خطوة تعتبر جبارة إذا ما طبقت على أرض الواقع، إذ اصدرت وزارة الصحة قراراً صائباً، نشرته جريدة "أخبار الساعة" بعنوان "**منع قبول الهدايا التي تمنح لموظفي وزارة الصحة**"، كتبت تحت هذا العنوان، إن وزارة الصحة قد عممت منشوراً على المؤسسات الصحية التابعة لها كافة، منعت فيه الموظفين والمستخدمين من قبول المكافآت والهدايا من المراجعين، أياً كان نوعها، والزمت عليهم وجوب مراعاة أوقات الدوام المقررة، وحذرت فيه المتخلفين من العقوبات، وبنفس الوقت، أثارت فيهم العاطفة الإنسانية، وأشارت إلى ضرورة رعاية حرمة الوظيفة، وما تتطلبه من قيام بالواجبات المفروضة على الوجه الأكمل[٥٩].

وفي اطار الرقابة الصحية على المستشفيات، نشرت جريدة "أخبار الساعة" خبراً حمل عنوان، "**وجوب الإشراف على توزيع الأدوية في المستشفيات**"، قالت فيه إن وزارة الصحة قد عممت على المؤسسات الصحية التابعة لها كافة، منشوراً كتبت فيه، إن واجبات المؤسسات الصحية من مستشفيات أو مستوصفات تقتصر على معالجة المرضى الفقراء، وتقديم الأدوية اللازمة لهم، وأن أي قلة في الأدوية والمواد الطبية، أو انعدامها في المؤسسة الصحية، ستؤدي إلى عدم استفادة المرضى، وكثيراً ما تذمر قسم من الاهلين، وشكوا لهذه الوزارة والدوائر الأخرى قلة

التجهيزات الطبية، وعدم وجود الأدوية الأساسية، ولأجل الوقوف على أسباب هذه الشكاوى، نرجو أن تخبروا الوزارة عن احتياجاتكم، وتقديم الطلبيات إلى مديرية المذخر الطبي، وإعلامنا عن أي نقص في التجهيزات الضرورية، وعما إذا كانت لديها طلبات تأخر تجهيزها منذ أمد طويل، لكي تكون هذه الوزارة على دراية بالأمر، وتتخذ التدابير اللازمة لتلافي ها النقص، بما تسمح به ظروفها المالية بأحسن ما يمكن عمله، ونتأمل من كافة رؤساء الدوائر من مديري المستشفيات، ومديري المعاهد، ورؤساء الصحة في الالوية كافة، أن يشرفوا شخصياً على تدقيق الطلبيات، وتنسيقها من حيث الكميات الموجودة منها والمعروفة، وما تحتاج اليها للصرف، مراعين بذلك ما يجب مراعاته، من الاقتصاد التام، وعدم طلب الأدوية التي تخص شركات معينة، ومراعاة توحيد قوائم الطلبيات، وحصر الاحتياجات بدفعة واحدة، دون اللجوء إلى تقديم طلبيات إضافية متعددة من حين لآخر، لأن ذلك يزيد من أعمال المذخر الطبي، ويسبب التأخير في التجهيز[٦٠].

وتأكيداً لكل ذلك، نشرت الجريدة نفسها خبراً بعنوان، "**مستشفى بلا أدوية**"، أشارت فيه إلى، إن أحد قراء الجريدة في البصرة، قد كتب لهم مناشدة، يطلب فيها من وزارة الصحة الاهتمام بمستشفى البصرة، ويلح في وجوب تزويده بالأدوية اللازمة، ورعاية المرضى الذين يراجعونه[٦١].

ومن الانشطة الرقابية التي قامت بها وزارة الصحة، وتابعتها جريدة "أخبار الساعة"، هي مسألة دخول المواد الغذائية للبلد، وفي هذا الموضوع تحديداً، نشرت الجريدة خبراً بعنوان، "**الشاي المستورد وفحص الأنواع المشتبه بها**"، وضحت فيه أسباب تأخر فحص نماذج الشاي، وقالت، إن السبب يعود إلى ما يتطلبه فحص الأنواع المشبه بها من زمن طويل، من إجراءات فنية خاصة، أما النماذج الصالحة، فيصرح بها اعتيادياً خلال يومين أو ثلاثة ايام فقط، كما لوحظ أيضاً إن هناك زيادة فجائية كبيرة في استيراد نوع من الشاي، يحتوي على مقدار عالي من العيدان، وقد أوعزت وزارة الصحة إلى مديرية المختبر الكيمياوي، بلزوم الاسراع في انجاز معاملات الفحص لمختلف الأنواع[٦٢].

ومن أجل التخفيف عن كاهلِ المرضى، لاسيما الفقراء منهم من جهة، وتقليل الزخم الحاصل في المستشفيات من جهةٍ أخرى، كتبت وزارة الصحة إلى نقابة ذوي المهن الطبية، تلفت نظرها إلى المبالغ الكبيرة التي تستوفى حالياً من المرضى، الذين يراجعون عيادات الأطباء من أجل

فحصهم أو معالجتهم، ولما كان القسم الأعظم من المراجعين لا يستطيع دفع هذه المبالغ، فيلجأ بطبيعة الحال إلى المستشفيات الحكومية، في الوقت الذي كان بإمكان أولئك الأطباء فتح عيادتهم للمرضى الفقراء وغيرهم، وفحصهم أو معالجتهم لقاء اجور مناسبة، خدمة منهم للمصلحة العامة، ومساهمة في التخفيف من كثرة المراجعين للمستشفيات، ثم رجت الوزارة من النقابة السعي لحمل الأطباء على تحديد اجور فحصهم ومعالجتهم للمرضى بنسب معقولة(٦٣).

عادت الجريدة للحديث عن "**بيع المخضرات والاهتمام بالناحية الصحية**"، ونقلت اجابة وزارة الصحة على الكتاب الذي بعثته اليها وزارة الزراعة، حول وجوب الاهتمام بمحلات بيع المخضرات من الناحية الصحية، وانها ستتخذ قريباً اجراءات حاسمة لإصلاح تلك المحلات، وجعلها مطابقة للشروط الصحية، حفاظاً لصحة الاهالي وسلامتهم من مخاطر العدوى(٦٤).

وعلى ما يبدو، إن ظاهرة الاستغلال والجشع ليس لها مكان وزمان محدد، بل تجدها في مختلف الأماكن والأزمنة، حيث أكتوى بنارها كثير من ابناء الشعب العراقي، لاسيما الفقراء منهم، إذ عانوا من غلاء الأدوية، وجشع اصحاب الصيدليات، واستغلالهم للمرضى، الأمر الذي دفع وزارة الصحة إلى اتخاذ موقف حازم حيال ذلك، نقلته جريدة "أخبار الساعة" في خبراً لها حمل عنوان، "**وزارة الصحة توجه انذاراً إلى اصحاب الصيدليات، زيادة اسعار الأدوية تعسف لا مبرر له وخرق للقانون**"، تطرق هذا الخبر إلى، إن قسم كبير من صيادلة مدينة بغداد، قد عقدوا اجتماع بحثوا فيه قضية تسعير الأدوية، واتخذوا بعض القرارات المتعلقة بهذا الموضوع، ونظراً للأخبار التي تلقتها وزارة الصحة، عن اتخاذ هؤلاء الصيادلة قراراً، منعوا فيه كل صيدلي من بيع الأدوية بأقل من الاسعار المثبتة بالتسعيرة الحكومية المقررة ببيان وزارة الصحة، الصادر في الثاني عشر من عام ١٩٥١، عممت الوزارة بياناً على اصحاب الصيدليات كافة، قالت فيه، لما كان هذا العمل من شأنه الاضرار بالمصلحة العامة، فضلاً عما فيه من مخالفة صريحة لأحكام قانون مزاولة الصيدلة والإتجار بالأدوية السامة، الذي أجاز للصيدلي بيع الدواء بالسعر الذي يريده، على أن لا يتجاوز الحد الأعلى للسعر الذي تقرره لجنة التسعيرة الرسمية، فإن وزارة الصحة ترى نفسها مضطرة إلى تحذير الصيادلة كافة، من مغبة هذا التصرف، وتطلب اليهم عدم الالتزام بقرار أولئك الصيادلة، وإلا فستلجأ في سبيل الحيلولة دون الأضرار بالجمهور، وحماية المريض من هذا العسف

الذي لا مبرر له، إلى اتخاذ الاجراءات العاجلة التي تكفل للمرضى الحصول على لوازمهم من الأدوية بسعر التكليف من الصيدليات الحكومية، بالإضافة إلى انها ستقوم بمراقبة الصيادلة مراقبة دقيقة، لتحول دون التحايل على البسطاء من الناس، بغش الدواء أو تقديم المستحضرات الفاسدة، التي فقدت فائدتها العلاجية وما إلى ذلك من ضروب التلاعب والتزوير، وستنزل أقصى العقوبات التي يفرضها القانون بحق العابثين بأحكامه، هذا وقد طلب وزير الصحة، بصفتهِ رئيساً للجنة تسعير الأدوية والمستحضرات الطبية، دعوة أعضاء هذه اللجنة، لإعادة النظر في نسب الارباح المقررة للصيادلة، على ضوء الحالة الاقتصادية الراهنة واسعار التكليف للأدوية، لرفع الحيف الذي يلحق بالأهالي من نسب الأرباح الحالية[٦٥].

وفي اليوم التالي، نقلت جريدة "أخبار الساعة"، خبراً عريضاً عن هذا الموضوع بعنوان، "**صدى بيان وزارة الصحة حول اسعار الأدوية لدى الصيادلة .. اجتماع الصيادلة الأخير كان بموافقة نقابة ذوي المهن الطبية .. هل ستقوم الحكومة باستيراد الأدوية على حسابها وتعرضها للبيع بأسعار مناسبة**"، كتبت الجريدة في هذا الخبر، نظراً لأهمية هذا الموضوع، وكونه حديث الساعة، فقد أتصلت الجريدة بالكثيرين من أعضاء نقابة ذوي المهن الطبية، لمعرفة صدى بيان وزارة الصحة وتأثيره، فتبين إن البيان المذكور، كان مبعث استغراب لديهم لأسباب عديدة، أهمها، إن وزير الصحة قد تحدى نقابتهم، مع العلم، إن اجتماع الصيادلة كان بإيعاز من النقابة ذاتها، بالإضافة إلى ذلك، فأن الصيادلة أنفسهم، لم يمنعوا أحداً من بيع الأدوية بأسعار مخفضة، ولكنهم تمكنوا بمنطوق المادة ٤٦ التي اعتمد عليها وزير الصحة، والتي تقول، يجب على الأشخاص، أو المال المرخص لها بموجب هذا القانون، عدم بيع الأدوية والمستحضرات بأكثر من الاسعار التي تحدد لها، وفقاً للجداول التي تضعها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء، يختارهم الوزير، على أن يكون ثلاثة منهم من كبار الصيادلة الموظفين التابعين للوزارة، والاثنان الآخران من الصيادلة الاهلين، ويجب كتابة هذه الاسعار على الأغلفة الخارجية للأدوية والمواد المذكورة، وتعتقد نقابة ذوي المهن الطبية، بأن هذ البيان، أو الانذار ليس له مبرر، مادامت هنالك لجنة جديدة للأدوية، وليس من حق الوزارة ارغام الصيادلة على بيع الادوية بأسعار أقل من الاسعار المقررة، على اعتبار إن المادة المذكورة لم تنص على ذلك، إضافة إلى إن الصيدلي الذي يبيع أدويته بأقل من

الاسعار التي وضعتها اللجنة المذكورة، لابد أن يرقى الشك اليه، وإلى سلامة ادويته من الغش، إذ من المعروف إن الدواء الفلاني المسعر من قبل اللجنة بدينار واحد مثلاً، لو كان بالإمكان بيعه بـ(٨٠٠) فلس أو(٩٠٠) فلس لما أغفلته اللجنة، وقد عبر الصيادلة عن رأيهم، بأن وزارة الصحة كان عليها أن تلتفت إلى الأرباح الطائلة، وتقلل نوعاً ما من تلك الارباح التي تجاوزت الـ(٤٠%) من أصل التكليف. مع العلم، إنها لم تضع نصف هذا الربح للصيادلة، ولو فعلت الحكومة ذلك، وخفضت من ارباح أصحاب مذاخر الأدوية، لاستطاعت أي صيدلية بيع ادويتها بأسعار مخفضة جداً، مادامت تشتري الأدوية من المذاخر الطبية بأسعار مخفضة أيضاً[٦٦].

وتجدر الاشارة إلى، إن النقابة لم توضح حتى الآن موقفها الصريح من بيان وزارة الصحة، لأن رئيسها ونائبه خارج بغداد، ومن المتوقع عودتهما خلال اليومين القادمين، لاتخاذ موقفاً بهذا الشأن، أما موقف الحكومة، فقد علمت الجريدة من بعض المصادر، إن في نيتها القيام باستيراد الأدوية على حسابها، وبيعها للفقراء من الناس بسعر الكلفة، ومما يؤكد هذا الاتجاه، تنويه وزير الصحة في مؤتمرهِ الصحفي السابق عن هذا الموضوع[٦٧].

تبنت جريدة "أخبار الساعة" موضوع الصيدليات، وغلاء أسعار الأدوية، وأعطته اهتماماً خاصاً، لذلك لم يكن غريباً أبداً أن تتناوله في أكثر من مناسبة، لاسيما وإنه قد أصبح حديث الساعة في الرأي العام، وعلى هذا الاساس، كتبت الجريدة مقالاً، أصابت فيه كبد الحقيقة والواقع، حمل عنوان، "**ربح حرام**"، قالت فيه، "إن الذي نريد قوله بهذا الصدد، وهو إن الارتفاع المفاجئ في أسعار الأدوية، والذي لاحظته الجهة المختصة، وهي وزارة الصحة، لا يمكن تكذبيه بالمرة، ولا يخفى بأن الجشع قد استولى على الكثيرين من أصحاب الصيدليات، بشكل لم يعد السكوت عنه إلا مشاركة في اثم التكالب على ربح، أقل ما يقال فيه إنه ربحٌ حرام، وعلى الجهات المختصة، وهي أعلم الناس بأسعار الأدوية، أن تولي هذه النقطة اهتمامها الزائد، وأن لا تكتفي بالتهديد، ونأمل أن لا يقتصر نشاطها على مراقبة الصيدليات فحسب، بل مذاخر الأدوية التي لها ضلع كبير في التحكم بأسعار الأدوية، فهل فكر وزير الصحة في فرض الرقابة على مذاخر الأدوية، وهل فكر معاليه في أن يوقف جشع اصحاب هذه المذاخر عند حده، وإذا كانت وزارة الصحة حريصة حقاً على رفع الحيف الذي يلحق بالأهالي، من نسب الارباح الحالية على الأدوية، فأن هذا الحرص لا

يمكن اثباته، إلا عن طريق فرض رقابة شديدة على المذاخر، أما تشديد التنكير على اصحاب الصيدليات، فإنه اجراء ناقص ومبتور، ولعل أكبر عمل تقوم به وزارة الصحة، هو فتح صيدليات حكومية، تباع فيها الأدوية بالأسعار المناسبة، وبذلك تقطع الطريق على جشع أولئك التجار المتحررين من كل معنى من معاني المرؤة والإنسانية(٦٨).

ومن أجل تطبيق القانون، وتشديد الرقابة الصحية، نشرت جريدة "أخبار الساعة" في العدد نفسه خبراً بعنوان، "**إنشاء سوق عصرية في جانب الكرخ**"، وقد وضحت في هذا الخبر كتاب وزارة الصحة، الذي ارسلته إلى امانة العاصمة، ترجوها إنشاء سوق عصرية تتوسط مناطق علاوي الحلة، والشواكة وما جاورها، على غرار ما انشأته من أسواق في نواحي مختلفة من العاصمة، وذلك لأهمية هذه المناطق وازدحامها بالسكان، ولما لإنشاء مثل هذه الأسواق من علاقة وثيقة بالصحة العامة، إذ بالإمكان مراقبة الأغذية المعروضة، وتطبيق القوانين الصحية على بائعيها، كما نشرت الجريدة أيضاً، قرار محكمة جزاء صحة بغداد القاضي بالنظر في قضايا الخارجين على الانظمة والتعليمات الصحية، وتغريم المخالفين، وقد أصدرت حكمها على أكثر من خمسين مخالفاً بغرامات نقدية، وقررت غلق محلاتهم إذا خالفوا مرة أخرى(٦٩)، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن وزارة الصحة قد انتهت من تأسيس وحدات تفتيشية في كل من الوية البصرة والموصل والديوانية، وقد انيط بهذه الوحدات، مهمة بحث شكاوى المرضى والمراجعين، والقيام بتحقيق الشكاوى وتفتيش المؤسسات الصحية(٧٠).

غطت جريدة "أخبار الساعة" الموضوعات الخاصة بالأدوية وأسعارها داخل وخارج العراق، حيث نشرت خبراً عريضاً بعنوان، "**قرارات المؤتمر الصيدلي العربي الخامس، وجوب فرض الرقابة على الأدوية المستوردة للدول العربية، مناشدة الدول العربية سن تشريعات لتخفيض أسعار الأدوية**"، وقد وضحت وزارة الصحة عن إنها قد تلقت نص القرارات التي اتخذها المؤتمر الصيدلي العربي الخامس، الذي انعقد مؤخراً في القاهرة، وحضره ممثلون عن الدول العربية كافة، وكان من أبرز هذه القرارات مطالبة المؤتمر، الحكومات العربية بأن تكون دراسة الصيدلة في كليات مستقلة، لتتمكن من تأدية رسالتها على أكمل وجه، ولتخرج للبلاد العربية العدد اللازم من الصيادلة، وأن تعمل من حين لآخر على تنقيح برامج الدراسة، لتتماشى مع التقدم المطرد في العلوم الصيدلية،

وأن تتوحد برامج الدراسة بها، وأن تتبادل البعثات العلمية بينها، كما ناشد المؤتمر الحكومات العربية، بأن تكون دراسة الصيدلة باللغة العربية، في العلوم الصيدلية، ويرى المؤتمر أن يكون للبلاد العربية دستور أدوية موحد، ولما كانت وزارة الصحة المصرية في طريق اصدار دستور أدوية مصري باللغة العربية، متماشياً مع الدستور الدولي، فيقترح المؤتمر أن ترسل نسخة من هذا الدستور إلى كل حكومة من حكومات البلاد العربية لدراسته، وتقرير تنفيذه في جميع البلاد العربية(٧١).

وفي اطار الرقابة الصحية على الأدوية، يرى المؤتمر إن الحالة الصحية في البلاد العربية، تتطلب ضرورة فرض رقابة فنية على الأدوية المستوردة والمحلية، ويجب أن يراعى في تحديد أسعارها، وأن تكون متناسبة مع محتوياتها، ولا تزيد عن مثيلاتها المحضرة بالصيدليات، وطالب المؤتمر الحكومات العربية بالاهتمام باستكمال معاملها، لكي تتمكن من القيام بفحص الأدوية وما هو في حكمها كالمبيدات وغيرها، سواء كانت مستوردة أو محلية، للتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات الرسمية، قبل السماح بتداولها، وأن يقتصر بيع الأدوية على الصيدليات دون غيرها، كما طالب المؤتمر أيضاً، بالاستعجال في اصدار وتعديل القوانين والأنظمة الخاصة بمزاولة مهنة الصيدلة، والاتجار في الأدوية والمواد السامة، ومراقبة الأدوية، وتحديد أسعارها، وتنظيم تداول الأدوية الجاهزة، ويناشد المؤتمر الحكومات العربية بالتعرف إلى وجهات نظر الهيئات الصيدلية، في هذه القوانين والأنظمة، التي يجب أن تكون دعامتها الأولى الصيدلة، والصيدلية للصيدلي، كما أوصى المؤتمر الحكومات العربية باستيراد الجواهر المخدرة، وصرفها بمعرفتها للصيدليات والمستشفيات ومصانع الأدوية، للاستعمال الطبي، وبذلك يتسنى وضع تشريع خاص لتنظيم استعمال الجواهر المخدرة طبياً، واقترح المؤتمر تعديل القوانين النقابية، بما يحقق تمثيل مختلف الفئات الصيدلية، بمجلس النقابة، مع دعم سلطاتها(٧٢).

ومن التوصيات الأخرى للمؤتمر، هي دعوته الحكومات العربية لتعضيد الهيئات الصيدلية العلمية، من الناحية المادية والأدبية، حتى تتمكن من النهوض برسالتها، في تنظيم النشر عن المستحدثات من البحوث والمكتشفات، وتشجيع الأبحاث العلمية في محيطها، وتزويد الصيادلة بكل ما يستجد من معلومات، ليسايروا باستمرار التقدم العلمي المطرد، لاسيما في مجال اختصاصهم.

وقد ختم المؤتمر حديثه، بمناشدة الحكومات العربية بسن التشريعات القانونية والمالية، التي تكفل تخفيض سعر الدواء للجمهور، من أجل الحد من استيراد وتداول الأدوية الجاهزة، التي يمكن تحضيرها محلياً، وتعديل النظام الكمركي، بإعفاء أو تخفيض الضريبة المقررة على المواد الاولية اللازمة، لتحضير الأدوية، لاسيما التي لا يمكن الاستغناء عنها، ولا يمكن تحضيرها محلياً[٧٣].

حرصت جريدة "أخبار الساعة"، على نشر "**تعليمات نقابة ذوي المهن الطبية لأعضائها**"، إلى الرأي العام، إذ أشارت بهذا الصدد إلى إن، نقابة ذوي المهن الطبية، قد منعت في بيان لها عممته على أعضائها كافة، الإعلان بقصد الربح أو الترويج، أو استخدام أي واسطة لهذا الغرض، ولا يشمل ذلك الإعلان إذا كان ما يعلنه ضمن مفعول المستحضر الطبي، ومنعت عدم اجابة طلب المرضى في أي وقت كان، كل ضمن اختصاصه، إلا بعذر مشروع، ومنعت استخدام غير المجازين من اصحاب المهن اللازمة المكملة لمهنة الطب كالتمريض، ومنعت الإعلان في الصحف، إلا إذا كان الإعلان يتضمن العودة إلى الممارسة، أو تعيين محل العيادة، على أن لا يتكرر الإعلان أكثر من خمس مرات خلال خمسة أيام متتابعة[٧٤].

وفي خبر آخر، استفهمت جريدة "أخبار الساعة"، عن أمكانية استيراد وزارة الصحة للأدوية بسعر التكليف، ونشرت خبراً عن هذا الموضوع بعنوان، "**هل تستورد وزارة الصحة الادوية وتبيعها بسعر التكليف**"، جاء فيه، "**نتيجة لارتفاع اثمان الأدوية، وعدم مراعاة أغلب اصحاب المذاخر والصيدليات الأحوال اللازمة في البيع، برفعهم الأسعار بصورة مفاجئة، إلى نسبة أعلى من النسب المقررة للبيع، مما لا يتناسب والوضع المالي لمعظم المرضى من ابناء الشعب، لاسيما الأدوية التي يكثر الطلب عليها، والتي تستعمل لمعالجة أمراض شتى، ورغبة في التخفيف عن كاهل المرضى، فقد قررت وزارة الصحة بعد دراسة وافية للموضوع، شراء المواد الطبية، وبيعها للجمهور بسعر التكليف دون أي ربح، ونظراً لما يتطلبه النهوض بمثل هذا المشروع من نفقات، فقد طلبت وزارة الصحة إلى وزارة المالية تسليفها المبالغ المطلوبة، لتحقيق هذا الهدف بأسرع وقت ممكن**"[٧٥].

ولم يمضِ إلا وقت قصير، وجاءت الاستجابة من قبل وزارة المالية، إذ نشرت جريدة "أخبار الساعة، خبراً بينت فيه موافقة وزارة المالية، على تسليف وزارة الصحة، المبالغ المطلوبة

لشراء الأدوية وبيعها على المرضى بسعر التكليف، وقد أعطت وزارة الصحة الاولوية في الاستيراد إلى الحبوب المفيدة، لمعالجة بعض الأمراض الطارئة، ومن ثم استيراد الامصال الأخرى(٧٦).

تابعت جريدة "أخبار الساعة"، الموضوع نفسه، ونشرت عنه خبراً جديداً حمل عنوان، "**تأليف لجنة لتدقيق قوائم الأدوية المستوردة، وزير الصحة يجتمع بأعضاء من نقابة ذوي المهن الطبية**"، تطرق هذا الخبر إلى، إن صدور بيان وزارة الصحة بشأن استيراد الأدوية وعرضها للبيع في السوق بسعر التكليف، قد دفع قسم من أعضاء نقابة ذوي المهن الطبية، إلى الاجتماع بوزير الصحة، وعرضوا عليه وجهة نظرهم حول هذا الموضوع، ورجوه التريث في استيراد الأدوية، لأنهم يرون إن هذه الخطوة، ستؤدي إلى شل اعمالهم، ومن ثم حرمان الصيادلة من ممارسة مهنتهم، والمفهوم إن وزير الصحة، قد وعدهم بدراسة مطلبهم هذا، ريثما تتخذ الاجراءات اللازمة من قبل وزارته بهذا الشأن، وقد اصدر الوزير أمراً، بتأليف لجنة من بعض الموظفين، من أجل تدقيق قوائم الأدوية الواردة إلى المذاخر والصيدليات الأهلية، والتأكد من أسعارها، وفقاً لقرارات لجنة تسعير الأدوية ونسب الارباح، وستفرض هذه اللجنة على مستوردي الأدوية، وجوب تدوين أسعارها عليها، قبل وضعها موضع التداول في الأسواق(٧٧).

بالمقابل، أصدر نقيب ذوي المهن الطبية، الدكتور أحمد عزت القيسي، بياناً إلى صيادلة بغداد، نشرته جريدة "أخبار الساعة"، حول وجوب إحلال الثقة بين الصيادلة والمواطنين، "استهل النقيب حديثه في البيان الذي وجهه إلى صيادلة بغداد، بالحديث عن الاجتماع النقابي المنعقد في ١٩ آذار الماضي، إذ أشار إلى إنه كان من الاجتماعات المهنية، التي ناقشت المشاكل التي يعاني منها الصيادلة بروح ديمقراطية، وكانت نتيجة ذلك الاجتماع، هو الوصول إلى اتفاق لحل هذه المشاكل، ثم يكمل بيانه بالقول، "لا جدال في إن ما قررتموه كان في مصلحة الجميع، والتي لم تكن سوى المصلحة العامة بعينها، إذ استهدفت مقرراتكم التعاون المنظم بين اعمال مهنتكم في ظل الروح والسيطرة النقابيتين، لأجل رفع مستوى مهنتكم، والابتعاد بها عن تيارات العبث والتلاعب، وإحلال الثقة بينكم وبين من يتعامل معكم من المواطنين، وتطمين هؤلاء بسلامة تعاملكم، وحسن نواياكم، وصدق خدماتكم، وسرني كما سر كل مواطن مخلص، ما تجلى في ردة الفعل التي بدت منكم، تجاه الاختلاف بين وجهتي النظر، النقابية والرسمية، من خلال اتباع

الاساليب المنظمة الاصولية، التي تكون العناصر الرئيسية للمبادئ النقابية، وأود بهذه المناسبة أن أوكد، بأن ما حصل من خلاف بين الجهات الرسمية، وبين النقابة لم يكن سوى خلاف غير ذي أهمية عملية، ولا يجب ان يؤخذ على غير حقيقته، وإن أمثال هذه الخلافات مأموله الوقوع، بالنظر لحداثة عهد بلادنا بالتشكيلات النقابية، فتوافر عاملي الوقت وحسن النية، كفيلان بإحلال التفاهم ورجوع الحق إلى نصابه، لاسيما وإن الغاية واحدة، وهي خدمة المصلحة العامة(٧٨).

وفي موضوع الأدوية أيضاً، اتخذت وزارة الصحة خطوة بالاتجاه الصحيح، بعد ان اصدرت بياناً، وجهته إلى اصحاب الصيدليات الأهلية، والمذاخر الطبية، تابعته جريدة "أخبار الساعة" وكتبت عنه خبراً بعنوان، "**تحديد أسعار الأدوية والوصفات**"، جاء في هذا البيان، "استناداً إلى المادة الثالثة والسبعين من قانون هيئة الصيدلة والاتجار بالأدوية والمواد السامة، وإلى قرار لجنة تسعير الأدوية، قررت وجوب عدم بيع الأدوية والوصفات الطبية، بأكثر من الأسعار المحددة بموجب القرار التالي، وقد نشرت الجريدة بإسهاب نوعية الأدوية، ونسبة الأرباح المحددة لكل نوع منها، ثم ركزت على ضرورة الالتزام بالتعليمات، منها اجبار الصيدلي على لصق رقاع صغيرة على جميع المستحضرات الموجودة في الصيدلية، ويدوّن السعر عليها، ووجب على الصيدلي كذلك، تسجيل سعر كل وصفة، بالحقل الخاص بسجل الوصفات اليومي، حسب قانون مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار بالأدوية والمواد السامة رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١، وتعليمات كثيرة أخرى، تحتم على الصيدلي الالتزام بالقانون وتطبيقه(٧٩).

عاد الدكتور أحمد عزت القيسي رئيس نقابة ذوي المهن الطبية، ليوجه نداء إلى الاطباء الممارسين في العراق، نقلته جريدة "أخبار الساعة" تحت عنوان، "**الطب مهنة إنسانية رائدها تخفيف الآم المجتمع**"، حيث ابتدأ القيسي كلامه بالقول، "**ايها الزميل الكريم تحتم عليك المهنة التي اخترتها، والتي تحملت في سبيل الحصول عليها التكاليف المادية الباهظة، والجهود العقلية المضنية، خلال السنين الدراسية الطويلة، أن تظهرها بالمظهر الذي يليق بها كمهنة إنسانية، وتليق بك كشخص، يمثل أعلى ثقافة مدرسية، وأني لمدرك كغيري من ذوي الادراك والبصيرة، بأن اختيارك هذا بأتعابه ومشاقه وتكاليفه، لم يكن ليجعل منك المرجع الوحيد الذي تتجه اليه الإنسانية في تخفيف آلامها، إذ أن الخدمات الإنسانية مهما كان نوعها ومظهرها، مفروضة**

على كل عضو من أعضاء المجتمع، ولكل حصته منها، وعلى كل فرد من أفراد المجتمع مهما كانت صفته، أن يؤدي واجبه تجاهها على الوجه الصحيح، وقد كان في اختيارك هذه المهنة، ان وضعت نفسك في موضع يجعلك هدفاً تبرز فيه اعمالك وتصرفاتك، بروزاً يجعلك عرضه للنقد لأقل ما يصدر منك، مما يشم منه رائحة الاساءة أو الاستغلال أو التقصير، بل وأكثر من ذلك، بل أن ما تقدمه من خدمات وتضحيات مفروضة في طبيعة مهنتك فرضاً لامجال معه إلى أمل الاكتفاء بما يقوم به من عمل أو الحصول على تقدير مشجع، على ما تقدمه من خدمة، هذا هو واقع ظروفك الراهنة، فأعمل على أن توفق بين حقوقك الطبيعية فيما تتقاضاه من أجور، وبين ما يتمكن مراجعوك من تحمله منها، وإني لواثق من إنك سوف تتنازل عن حقك في الأجر تجاه المريض المعدوم، ولو كان في ذلك حرمان من التمتع بمثل ما يتمتع به غيرك، من أفراد المجتمع الآخرين، وهي تضحية أعتاد كثير من زملائك على تقديمها، غير مبالين بمن قد يحاول نكران الحقيقة والواقع حولها، ومهما يكن من أمر، فقد كانت وستبقى خدمة الإنسانية ممثلة في مهنتك وفي شخصك، ولتجعل من سيرتك في المهنة قدوة يقتدى بها غيرك من أفراد المجتمع، الذين يترتب عليهم نفس الواجب في وجه آخر من وجوه الخدمة والتضحية" [٨٠].

لم تدخر جريدة "أخبار الساعة" جهداً في نقل أخبار الواقع الصحي في البلاد، حيث تابعت كل ما يتعلق بهذا الشأن، وقد كتبت في إحدى أعدادها خبراً يحمل عنوان، "**بحث المشاكل الصحية في الالوية العراقية**"، أشارت فيه إلى أن اجتماعاً سيعقد برئاسة وزير الصحة، وبحضور رؤساء الصحة في مختلف الالوية، من أجل التعرف على احتياجات تلك الالوية في المجال الصحي، والتداول حول الاجراءات الواجب اتخاذها لحل المشكلات التي يجابهها رؤساء الصحة في الالوية كافة، بالإضافة إلى تحضير القوائم المتضمنة احتياجات مستشفيات الالوية ومستوصفاتها من العقاقير الطبية وغيرها[٨١].

وفي اليوم التالي، تابعت الجريدة الموضوع نفسه، وكتبت عنه هذا الخبر الذي حمل عنوان، "**بحث الوسائل المطلوبة لمعالجة الوضع في العراق .. قيام رؤساء الصحة في الالوية بجولات تفتيشية**"، إذ ذكرت الجريدة، إن اجتماعاً سيعقده وزير الصحة، لبحث الوسائل الخاصة بمعالجة مختلف نواحي الجهاز الصحي في الالوية كافة، ويحضر الاجتماع الذي سيستمر ثلاثة

ايام رؤساء الصحة، ومدراء المستشفيات والمعاهد الصحية، وقد حرصت الدوائر المسؤولة، على بحث امكانية فتح مؤسسات صحية جديدة، في مختلف الالوية العراقية، تطبيقاً لخطة الوزارة لتعميم المستشفيات والمستوصفات، والنظر في إعادة تنظيم المؤسسات الصحية الحالية، وتوسيعها، ودراسة ملاكاتها على ضوء ذلك، وإكمال تجهيزها بالآلات والأدوية والأثاث، وغير ذلك مما يضمن لها القدرة على النهوض بواجباتها، ويمكنها من اداء رسالتها السامية، التي انشأت من اجلها، ومن المقرر أن ينظر المؤتمرون في تعديل قوائم طلبيات الأدوية المستعملة الآن في المستوصفات، بصورة تؤمن حاجتها، وتتفق والتطورات الحديثة في اصول التداوي، وقد طلبت الوزارة من رؤساء الصحة كافة، القيام قبل الموعد المحدد للاجتماع، بجولات تفتيشية في مناطقهم، حتى تمكنهم من عرض صورة تفصيلية واضحة لحالة المؤسسات الصحية، والاتصال بمتصرفي الالوية للاستئناس بآرائهم، واستطلاع ما لديهم من مقترحات حول الموضوعات التي سيدور البحث حولها[٨٢].

نال المؤتمر الصحي الاهتمام الذي يستحقه من قبل جريدة "أخبار الساعة"، إذ رحبت به وقامت بتغطية نشاطاته في أعدادٍ متلاحقة، ولفتت الجريدة أنظار المؤتمرين إلى أمور قد يكونوا غافلين عنها، لاسيما فيما يخص الواقع الصحي في القرى والارياف، حيث كتبت عن هذا الموضوع تحديداً، في عمودها الخاص بحديث الساعة، مقالاً حمل عنوان، "**حديث الساعة المؤتمر الصحي**"، تطرقت الجريدة في هذا المقال إلى افتتاح وزارة الصحة لمؤتمر رؤساء الصحة في الالوية العراقية، وأشارت إلى إن المؤتمر يهدف إلى رفع المستوى الصحي في البلاد، عن طريق توزيع الفعاليات والموظفين، وتزويد المؤسسات الصحية بما تحتاجه من الأدوية والأدوات، وبحث امور الوقاية والمحاجر الصحية، وتخويل رؤساء الصحة صلاحيات تضمنت سير العمل بسرعة، وفي الوقت الذي رحبت فيه الجريدة بعقد مثل هذا المؤتمر، الذي اعتبرته الاول من نوعه، لفتت أنظار المؤتمرين إلى، ضرورة الاهتمام بتوفير العناية الصحية لسكان القرى والارياف، أكثر من أي أمر آخر، فمن المعروف إن سكان القرى الارياف، أبعد ما يكونوا عن العناية الصحية، وأن المستوصفات السيارة التي تزورهم بين الفينة والفينة، تكاد لا تسد حاجتهم إلى العناية الصحية، بالإضافة إلى قلة الأدوية التي تجهز للمستوصفات الخارجية، وضعف القائمين على إدارتها في أغلب الأحوال، وعدم وجود الرقابة والتفتيش على أعمال المستوصفات السيارة، ومن المعروف، إن

القروين الذين لا يستطيعون بحكم عملهم اليومي الذهاب إلى المدن للتداوي والتطبيب، بالرغم من تعرضهم باستمرار إلى الامراض بحكم البيئة والعمل، وهم أكثر الناس حاجة إلى العناية الطبية، ولما كان القرويون يشكلون الاغلبية الساحقة لسكان العراق، فإن العناية بهم هو أمر جوهري لرفع المستوى الصحي، والنقطة الأخرى التي تطرقت اليها الجريدة ،هي ضرورة مكافحة الأمراض المتوطنة في العراق، عن طرق الوقاية، ووجوب تهيئة كافة الوسائل، وبذل أقصى المعونات للموظفين الذين يقومون بهذه الأعمال، التي تعتبر من انجع الوسائل لمكافحة الأمراض لبلد كالعراق، مع دراسة المشاكل والعراقيل التي تعترض نجاح الحملات، التي تشن لتحقيق هذه الغاية، كما نلفت أنظار المسؤولين إلى مشكلة التلاعب بأسعار الأدوية، وإلى اتفاق بعض الأطباء مع الصيادلة، لتصريف الأدوية البائدة، وتعتقد الجريدة، إن قضية التعاون بين الوزارات التي لها علاقة بأعمال وزارة الصحة، كوزارة الاشغال والمواصلات، ووزارتي الزراعة والشؤون الاجتماعية، ستكون من بين الأمور الواجبة الدرس، ونأمل أن تولي وزارة الصحة نشر المقررات التي يتخذها المؤتمر الصحي، ونتائج الأعمال اليومية التي ينجزها المؤتمرون يوماً بيوم، من أجل الاطلاع عليها ومناقشتها(٨٣).

وفي اليوم التالي، نشرت جريدة "أخبار الساعة"، "**مناقشة توصيات اللجان الفرعية للمؤتمر الصحي**"، وأشارت إلى عقد الجلسة الثانية، لمؤتمر رؤساء صحة الالوية ومدراء المستشفيات العراقية، إذ ناقشوا توصيات اللجان الفرعية، وبحث الخطط التي تقدمت بها تلك اللجان، وستعقد صباح اليوم الجلسة الثالثة، من أجل مداولة القضايا المتبقية في منهاج المؤتمر(٨٤).

وفي ختام المؤتمر، أقر المجتمعون توصيات عديدة، نشرتها جريدة "أخبار الساعة"، في خبراً لها بعنوان، "**مؤتمر رؤساء الصحة ومديري المشافي يقر بعض التوصيات .. المستوصفات التي احدثت لتأمين الأغراض الشخصية**"، وقد أشارت الجريدة إلى إن أعضاء مؤتمر رؤساء الصحة ومديري المشافي، قد ناقشوا المقترحات التي تقدمت بها اللجان الفرعية المنبثقة عن هذا المؤتمر، وبعد دراسة تلك المقترحات، تم التوصل إلى إقرار التوصيات، أهمها تأسيس مستوصف سيار نهري أو بري أو حيواني، حسب طبيعة المنطقة التي يعمل بها في كل قضائيين، مع مراعاة

الظروف الخاصة ببعض الألوية التي تتطلب زيادة هذا العدد، وأن يشرف على أعمال هذا المستوصف طبيب يختاره رئيس الصحة، من بين أطباء مركز اللواء، وذلك في حالة عدم وجود طبيب خاص بالمستوصف، وأن توضع مناهج ثابتة لا تتغير، لمدة لا تقل عن ثلاث أشهر، تتضمن مدى فعالية المستوصفات السيارة، وتحدد أماكن عملها اليومية تحديداً دقيقاً، بحيث يعلم كل شخص بوساطة المختارين، مواعيد مرور المستوصف السيار، أما المستوصفات ذات الفعالية القليلة، والتي لا يزيد عدد مراجعيها على العشرة أشخاص في اليوم الواحد، تلك المستوصفات التي لم يكن الدافع لإنشائها في الغالب هو الحاجة أو المصلحة العامة، وإنما انشأت لتحقق أغراض شخصية، ورغبات خاصة، لذلك أوصى المؤتمر بإغلاق هذه المستوصفات، واتباع سياسة خاصة من قبل رؤساء الصحة، قائمة على حث مجالس إدارة الالوية على بناء مستوصفات حديثة، مكان المستوصفات القديمة الحالية، وأن يصرف النظر مؤقتاً عن بناء مستوصفات جديدة في بعض الأماكن، التي ليس فيها مستوصفات، على أن تصرف المبالغ المرصودة لبنائها على شراء مستوصفات سيارة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال فتح مستوصف من الدرجة الثالثة، ويجب الكشف عن ذلك فوراً[٨٥].

بالمقابل، أوصى المؤتمر بتجهيز الالوية التي لديها استعداد كافٍ، لادخار الكميات اللازمة من الأدوية والمواد الطبية الأخرى، بما تحتاجه لمدة سنة كاملة، بدلاً من التجهيز نصف السنوي المعمول به الآن، وذلك تخفيفاً للضغط الواقع على المذخر الطبي، وتيسراً لسير الأعمال بصورة منتظمة، وعلى رؤساء الصحة في الالوية، إعادة النظر في الموجود من الآلات الجراحية والتجهيزات الطبية، وإعادة ما يزيد عن حاجتها إلى المذخر الطبي، على أن يجري ذلك مرة في كل ستة أشهر على الاقل، ويجب تقديم طلبات الآلات الجراحية في مواعيدها، وبصورة كاملة، تفادياً لوقوع طلبات إضافية خلال السنة، من جرّاء نسيان ذكر بعض منها، بالإضافة إلى ذلك كله، نظر المؤتمرون في أمر تنسيق العلاقات بين موظفي ومستخدمي هيئات المكافحة المختلفة، وبين رؤساء الصحة، فتقرر أن يكونوا اثناء قيامهم بأعمالهم في الالوية، تحت رقابة رؤساء الصحة، وخاضعين لهم إدارياً وانضباطياً[٨٦].

وفي وقت لاحق، كتبت وزارة الصحة إلى ديوان مجلس الوزارة كتاباً، طلبت فيه الموافقة على منح رؤساء الصحة تعويضاً، قدره خمسون بالمئة من رواتبهم، بعد أن تقرر غلق عياداتهم الخاصة، لأن مؤتمر مدراء الصحة، قد قرر غلق العيادات الخاصة لرؤساء الصحة، من أجل التفرغ لعملهم الرسمي(٨٧).

وفي اطار مواكبة التطور العلمي الحاصل في الواقع الصحي، عزمت وزارة الصحة اجراء تغيرات في قوانينها، وقد تابعت جريدة "أخبار الساعة" هذه المتغيرات، ونشرت عنها خبراً بعنوان، "**قوانين الصحة .. وزارة الصحة تعيد النظر فيها**"، تطرقت الجريدة في هذا الخبر إلى، عزم وزارة الصحة على إعادة النظر في القوانين والأنظمة الصحية التي مر عليها عهدٌ طويلٌ، دون أن تمس بشيء من التعديل أو التنقيح، فلم تعد تواكب التطور الذي حدث في المشاريع الصحية، أو تتفق والخطة التي تنتهجها الوزارة، للنهوض السريع بالمستوى الصحي، وفي سبيل ذلك، ستقوم بدراسة مستفيضة للتقنيات والتعليمات الصحية، المعمول بها في الدول الأجنبية الشرقية منها والغربية، من أجل اقتباس ما يمكن اقتباسه قبل المباشرة بالتعديل المنشود(٨٨).

وفي ذات الموضوع، نشرت الجريدة نفسها خبراً بعنوان، "**دستور الأدوية إعادة النظر فيه**"، أشارت فيه إلى إن وزارة الصحة قد طلبت بصورة مستعجلة، إلى عمادة الكلية الطبية، تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص، لإعادة النظر في دستور الأدوية العراقي لسنة ١٩٤٨، تماشياً مع تطور الطب الحديث، ومقتضيات المصلحة العامة(٨٩).

عادت جريدة "أخبار الساعة" للحديث عن استيراد الأدوية، ونشرت خبراً بعنوان، "**وزارة الصحة واستيراد العقاقير الطبية**"، تطرق الخبر إلى علم الجريدة بمحاولات بعض أصحاب المذاخر، الرامية الى عرقلة قيام وزارة الصحة باستيراد الادوية والعقاقير الطبية من الخارج، لكن المؤكد إن وزارة الصحة مصرة على ضرورة استيراد تلك الأدوية، وعرضها للبيع في الأسواق، لاسيما وإنها قد خصصت لهذا الغرض، الاعتمادات اللازمة في الميزانية الجديدة(٩٠).

بالمقابل، تابعت جريدة "أخبار الساعة، نشاطات وزارة الصحة فيما يخص ملابس المرضى، ونشرت خبراً بعنوان، "**ملابس .. إنشاء مركز خاص لغسلها**"، وقد وضحت في هذا الخبر مطالبة وزارة الصحة من مجلس الاعمار، الموافقة على إنشاء مركز خاص لأعمال الغسيل،

يكفي لغسل ملابس وفرش جميع المرضى الداخلين في مستشفيات بغداد كافة، وتزويد هذا المركز بالآلات الحديثة، كما طلبت أيضاً، الموافقة على تجهيز جميع المستشفيات الموجودة في مراكز الالوية بالآلات الحديثة للغسيل(٩١).

واستكمالاً لموضوع استيراد العقاقير الطبية، نشرت جريدة "أخبار الساعة" خبراً عنه بعنوان، "**وزارة الصحة تطلب اجازة استيراد العقاقير**"، تطرقت في هذا الخبر إلى، إن مديرية الاموال المستوردة، قد تلقت كتاباً من وزارة الصحة، يشير إلى إنها وبعد أن أرصدت المبالغ اللازمة في ميزانيتها الجديدة، لاستيراد كميات من الأدوية والعقاقير الطبية، وعرضها للبيع في الأسواق بسعر التكليف، فقد أرادت الاستعجال بهذا الاستيراد، من أجل تحقيق هذا المشروع بسرعة، وعليه فهي ترجو اتخاذ الترتيبات اللازمة لمنحها اجازة الاستيراد لهذا الغرض، وقد رحبت مديرية الاموال المستوردة بهذا الطلب، ووعدت بتنفيذه(٩٢).

وفي خبر آخر، يتحدث عن "**مناقشة المشاكل المهنية في ندوة نقابة ذوي المهن الطبية**"، كتبت جريدة "أخبار الساعة" إن اللجنة العليا لهذه النقابة قد اجتمعت، برئاسة نقيبها الدكتور أحمد عزت القيسي، وقررت تأييد ما اقترحه النقيب من تحديد أول يوم اثنين من كل شهر، موعداً لانعقاد ندوة لأعضاء النقابة، حيث يحضر الأعضاء في مركز النقابة، لمناقشة المشاكل المهنية التي تعنيهم، وتقديم ما يرونه مناسباً لهم من مقترحات، وبهذه الوسيلة، تتسنى لكل عضو، فرصة مناقشة أعضاء هيئة النقابة، الذين سيحضرون في الموعد المعين، فيما
يبدو له من الأمور المتعلقة بالشؤون والفعاليات النقابية(٩٣).

نتائج البحث (الاستنتاجات) :

توصلنا في نهاية البحث إلى ان الجهود المبذولة في مكافحة الأمراض والأوبئة لم تكن كافية، لأنها لا تتناسب مع احتياجات السكان المتزايدة للخدمات الصحية، لاسيما مع ازدياد أعداد السكان، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على الريف العراقي، الذي يعتبر عماد البلد ومداده، إذ أصبح نتيجة لسوء الأوضاع المعاشية وسيطرة الجهل والأمية فيه، بيئة خصبة لتفشي هذه الأمراض التي بدأت تفتك بحياة الناس فتكاً، دون مراعاة للتوازن في تقديم الخدمات الطبية بين

الريف والمدينة، إذ ان قرب المدن من مصدر القرار قد أسهم في زيادة الاهتمام بها واهمال الريف الذي بقي يعاني من ثالوث الجهل والفقر والمرض بشكلٍ واضح .

لكن من دواعي الانصاف والموضوعية لابد من الاشارة إلى ان بعض خطوات الرقابة الصحية كانت جديرة بالاهتمام والاحترام، إذ ان تشديد الرقابة على المستشفيات لاسيما الاهلية منها، ومتابعة أسعار بيع الأدوية، ومنع موظفي القطاع الصحي من قبول الهدايا والتي هي في رشاوى منمقة في الواقع، فضلاً عن، دور الفرق الصحية التفتيشية وجولاتها في المدارس ومحلات بيع الخضار والمواد الغذائية، وعقد المؤتمرات الخاصة بالواقع الصحي، امور يشار لها بالبنان في ظل موازنات مالية لم تراعِ الجانب الصحي ابداً، وتركز على الجانب الأمني فقط .

التوصيات :

- الاستفادة من تجارب العراق السابقة في معالجات الأوبة والأمراض .
- مواكبة التطور العلمي في المجال الصحي لاسيما في الدول المتقدمة في هذا المجال.
- الاهتمام بالبعثات العلمية وضرورة ارسال الطلبة الاوائل للدراسة في الخارج على حساب الحكومة.
- التأكيد على رصانة التعليم الجامعي والتشديد في قبول طلبة المجموعة الطبية (النوع أهم من الكم).

هوامش البحث

(١)فائق بطي, الموسوعة الصحفية العراقية, ط١, دار المدى للثقافة والنشر, دمشق, ٢٠١٠, ص٢١٣.

(٢) "أخبار الساعة", العدد ١ , ٣١ كانون الثاني ١٩٥٣ .

(٣) "أخبار الساعة", العدد نفسه .

(٤) "أخبار الساعة", العدد ٢ , ١١شباط ؛ العدد ٣ , ٩ اذار ؛ العدد ٤ , ١٠ اذار ١٩٥٣ .

(٥) يبدو إن العددين الأول والثاني قد صدرا على شكل مجلة, ثم انتظمت الأعداد وأصبحت جريدة يومية .

(٦) "أخبار الساعة", العدد ١ , ٣١ كانون الثاني ؛ العدد ٢ , ١١ شباط ١٩٥٣ .

(٧) فائق بطي, المصدر السابق, ص٢١٣.

(٨) ينظر "أخبار الساعة", العدد ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ , ٢٢_ ٢٦ حزيران ١٩٥٣ .

(٩) "أخبار الساعة", العدد ٣١ كانون الثاني ١٩٥٣.

(١٠) ينظر "أخبار الساعة", الأعداد ١ – ٩٧ , ١٩٥٣ .

(١١) لقاح الـ (بي سي جي) : هو عبارة عن سلالة بقرية من عصيات التدرن جعلت عديمة الفاعلية بتكرار زرعها خلال عدة أجيال على مستنبتات غذائية حاوية على الكليسرين والصفراء والبطاطا، وقد استخدم اللقاح لوقاية الإنسان من قبل العالمان كالميت (Calmate) وكوراين (Corline)عن طريق الفم لأول مرة ثم طور بإعطائه عن طريق الحقن داخل الجلد ينظر : خضر داود سليمان ومحمد يوسف المختار، الصحة العامة، من منشورات جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص١٢٨ .

(١٢) "أخبار الساعة، العدد ١١،٥ آذار ١٩٥٣.

(١٣) "أخبار الساعة"، العدد ٦، ١٢ آذار ١٩٥٣.

(١٤) "اخبار الساعة", العدد نفسه.

(١٥) "أخبار الساعة"، العدد ١٣، ٢٠ آذار ١٩٥٣.

(١٦) "أخبار الساعة"، العدد ١٧، ٢٥ آذار ١٩٥٣.

(١٧) "أخبار الساعة"، العدد ١٠، ١٧ آذار ١٩٥٣.

(١٨) "أخبار الساعة"، العدد نفسه.

(١٩) "أخبار الساعة"، العدد ١٣، ٢٠ آذار ١٩٥٣.

(٢٠) "أخبار الساعة"، العدد١٩، ٢٧ آذار ١٩٥٣.

(٢١) "أخبار الساعة، العدد٢٠، ٢٨ آذار ١٩٥٣.

(٢٢) "أخبار الساعة"، العدد نفسه.

(٢٣) "أخبار الساعة"، العدد٢٤، ٢ نيسان ١٩٥٣.

(٢٤) "أخبار الساعة"، العدد٣٥، ١٥ نيسان ١٩٥٣.

(٢٥) "أخبار الساعة"، العدد٥٤، ٨ آيار١٩٥٣.

(٢٦) "أخبار الساعة"، العدد٦٠، ١٥ آيار ١٩٥٣.

(٢٧) "أخبار الساعة"، العدد٧٠، ٢٧ ايار ١٩٥٣.

(٢٨) "أخبار الساعة"، العدد٨٨، ١٩ حزيران ١٩٥٣.

(٢٩) "أخبار الساعة"، العدد٧٤، ١ حزيران ١٩٥٣.

(٣٠) "أخبار الساعة"، العدد٨١، ٩ حزيران ١٩٥٣.

(٣١) "أخبار الساعة"، العدد٨٧، ١٨ حزيران ١٩٥٣.

(٣٢) "أخبار الساعة"، العدد٩٢، ٢٤ حزيران ١٩٥٣.

(٣٣) الملاريا : كلمة مشتقة من الإيطالية وتعني "الهواء السيء"، ودخلت معجم الالفاظ الإنكليزية في عام ١٧٤٠، ولم تستخدم بصورة واسعة حتى أواخر القرن التاسع عشر وكانت المفردة الشائعة لهذا النوع من الحمى هي "Ague" ، أي برداء , ولكن ظهر ان المرض قديم قدم الكتابات الطبية نفسها ، وتعطي كتابات " أبقراط " أول وصف سريري حيث تذكر المراحل المختلفة للهجمة – يومية ، ثلاثية، رباعية ، وتلفت الانتباه إلى الطحال المتضخم للمزيد من للتفصيل ينظر: رودريك مكجرو، موسوعة تاريخ الطب، ترجمة حسين سرمك حسن، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٩-١٣ .

(٣٤) "أخبار الساعة"، العدد٤ ، ١٠ آذار ١٩٥٣.

(٣٥) "أخبار الساعة"، العدد٣٨، ١٨ نيسان ١٩٥٣.

(٣٦) "أخبار الساعة"، العدد٥٠، ٢ آيار ١٩٥٣.

(٣٧) "أخبار الساعة"، العدد٧٠، ٢٧ آيار ١٩٥٣.

(٣٨) "أخبار الساعة" , العدد ٨٧, ١٨ حزيران ١٩٥٣.

(٣٩) "أحول العراق الاقتصادية والاجتماعية"، إعداد لجنة في وزارة المعارف، مطبعة السلمان، بغداد، ١٩٥٥؛ أديب توفيق الفكيكي، تاريخ أعلام الطب العراقي الحديث، ج١، بغداد, ١٩٨٩, ص١١٩- ١٢٠ .

(٤٠) مرض البجل: من الأمراض المتوطنة سببه طفيلي السفلس, ينتقل من الشخص المصاب إلى الشخص السليم عن طريق الاتصال غير الجنسي, يكثر المرض بين الاطفال, ويبدأ على شكل بقع مخاطية في المناطق الجافة كالموصل والدليم, وعلى شكل طفح جلدي في المناطق الحارة والرطبة كالعمارة والبصرة للمزيد من التفصيل ينظر: حيدر حميد رشيد, الأوضاع الصحية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه مشورة, كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد, ٢٠٠٧,ص٢٥٣-٢٥٥. تمت الأطروحة بإشراف الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي ونالت تقدير (امتياز).

(٤١) "الحكومة العراقية, وزارة الشؤون الاجتماعية, مديرية الصحة العامة, نشرة الإحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٠، ص٢٥ .

(٤٢) ويلفر ثيسكر، المعدان عرب الاهوار، ترجمة, حسن ناصر، ط٢, دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد, ٢٠١٢، ص١٠٢.

(٤٣) "أخبار الساعة"، العدد ١٦، ٢٤ آذار ١٩٥٣.

(٤٤) حيدر حميد رشيد, المصدر السابق, ص٢٦٩.

(٤٥) "أخبار الساعة"، العدد ٢٤، ٢ نيسان ١٩٥٣.

(٤٦) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الخامسة عشرة, الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص١٩٠.

(٤٧) وزارة الداخلية, مديرية الصحة العامة, شهادة التلقيح ضد الجدري, الملفة الشخصية للسيد زكي عبد الوهاب, كلية القانون, جامعة بغداد, رقم الملفة ٩٢٣ ؛ وزارة الداخلية, مديرية الصحة العامة, شهادة التلقيح ضد الجدري, الملفة الشخصية للسيد فاضل عباس معله, كلية القانون, جامعة بغداد, رقم الملفة ١١٤٧.

(٤٨) "أخبار الساعة"، العدد ٩٦، ٢٩ حزيران ١٩٥٣.

(٤٩) "أخبار الساعة"، العدد ٦٤، ٢٠ آيار١٩٥٣.

(٥٠) يعد الدكتور الألماني تيودور بلهارز أول من اكتشف أسباب مرض البلهارزيا في عام ١٨٥١ باكتشافه ديدان البلهازريا وبيوضها ودورة حياتها ، وسمي المرض باسمه منذ ذلك التاريخ تخليداً لاكتشافه العظيم هذا للمزيد من التفاصيل ينظر : "المهن الطبية"، ج١، مج٤، نيسان ١٩٦٦، ص٥٨ .

(٥١) حيدر حميد رشيد, المصدر السابق, ص٢٤٠.

(٥٢) "أخبار الساعة"، العدد ٣٩، ٢٠ نيسان ١٩٥٣.

(٥٣) "أخبار الساعة"، العدد ٤٠، ٢١ نيسان ١٩٥٣.

(٥٤) حكمت باقر، التبول الدموي (البلهارزيا) في العراق وفي العالم ، "الطبية العراقية"، المجلد العشرون، آب ١٩٧١، ص٦٢ ؛ محسن عبد الصاحب المظفر، التحليل المكاني للأمراض المتوطنة في العراق، بغداد ، ١٩٧٩، ص١٤٠؛ رشا هشام جميل العاني، الأثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩- ١٩٤٥, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد, ١٩٩٩، ص٦٥. تمت الرسالة بإشراف الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي.

(٥٥) عبد الغني الدلي وآخرون،احوال العراق والاقتصادية, مطبعة سلمان الأعظمي, بغداد, ١٩٤٨، ص١٥٢.

(٥٦) "أخبار الساعة"، العدد ٩٧، ١٤ تموز ١٩٥٣.

(٥٧) "أخبار الساعة"، العدد ٩ ، ١٦ آذار ١٩٥٣.

(٥٨) "أخبار الساعة"، العدد ١١، ١٨ آذار ١٩٥٣.

(٥٩) "أخبار الساعة"، العدد ١٢، ١٩ آذار ١٩٥٣.

(٦٠) "أخبار الساعة"، العدد نفسه.

(٦١) "أخبار الساعة"، العدد ٢٠، ٢٨ آذار ١٩٥٣.

(٦٢) "أخبار الساعة"، العدد ٢٣، ١ نيسان ١٩٥٣.

(٦٣) "أخبار الساعة"، العدد ٢٩، ٨ نيسان ١٩٥٣.

(٦٤) "أخبار الساعة"، العدد ٣٠، ٩ نيسان ١٩٥٣.

(٦٥) "أخبار الساعة"، العدد ٤٠، ٢١ نيسان ١٩٥٣.

(٦٦) "أخبار الساعة"، العدد ٤١، ٢٢ نيسان ١٩٥٣.

(٦٧) "اخبار الساعة"، العدد نفسه.

(٦٨) "أخبار الساعة"، العدد نفسه.

(٦٩) "أخبار الساعة"، العدد نفسه.

(٧٠) "أخبار الساعة"، العدد ٤٤, ٢٥ نيسان ١٩٥٣

(٧١) "أخبار الساعة، العدد نفسه.

(٧٢) "أخبار الساعة، العدد نفسه.

(٧٣) "أخبار الساعة"، العدد نفسه.

(٧٤) "أخبار الساعة"، العدد ٤٦، ٢٨ نيسان ١٩٥٣.

(٧٥) "أخبار الساعة"، العدد ٤٨، ٣٠ نيسان ١٩٥٣.

(٧٦) "أخبار الساعة"، العدد ٥١، ٥ آيار١٩٥٣.

(٧٧) "أخبار الساعة"، العدد ٥٦، ١١ آيار ١٩٥٣.

(٧٨) "أخبار الساعة"، العدد ٥٧، ١٢ آيار ١٩٥٣.

(٧٩) "أخبار الساعة"، العدد ٥٨، ١٣ آيار ١٩٥٣.

(٨٠) "أخبار الساعة"، العدد ٦٢، ١٨ آيار ١٩٥٣.

(٨١) "أخبار الساعة"، العدد ٦٣، ١٩ آيار ١٩٥٣.

(٨٢) "أخبار الساعة"، العدد ٦٤، ٢٠ آيار ١٩٥٣.

(٨٣) "أخبار الساعة"، العدد ٧٠، ٢٧ آيار ١٩٥٣.

(٨٤) "أخبار الساعة"، العدد ٧١، ٢٨ آيار ١٩٥٣.

(٨٥) "أخبار الساعة"، العدد ٧٢، ٢٩ آيار ١٩٥٣.

(٨٦) "أخبار الساعة"، العدد نفسه.

(٨٧) "أخبار الساعة"، العدد ٩٦، ٢٩ حزيران ١٩٥٣.

(٨٨) "أخبار الساعة"، العدد ٥٣، ٧ آيار ١٩٥٣.

(٨٩) "أخبار الساعة"، العدد ٦٥، ٢١ آيار ١٩٥٣.

(٩٠) "أخبار الساعة"، العدد ٧٤، ١ حزيران ١٩٥٣.

(٩١) "أخبار الساعة"، العدد ٨١، ٩ حزيران ١٩٥٣.

(٩٢) "أخبار الساعة"، العدد ٨٨، ١٩ حزيران ١٩٥٣.

(٩٣) "أخبار الساعة"، العدد ٨١، ٩ حزيران ١٩٥٣.

قائمة المصادر :

المطبوعات الحكومية :

- أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية"،إعداد لجنة في وزارة المعارف,مطبعة السلمان, بغداد,١٩٥٥.
- "الحكومة العراقية, وزارة الشؤون الاجتماعية, مديرية الصحة العامة, نشرة الإحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٠.
- محاضر جلسات مجلس النواب, الدورة البرلمانية الخامسة عشرة, الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٦٥.
- وزارة الداخلية, مديرية الصحة العامة, شهادة التلقيح ضد الجدري, الملفة الشخصية لـ (زكي عبد الوهاب) , كلية القانون, جامعة بغداد, رقم الملفة ٩٢٣.
- وزارة الداخلية, مديرية الصحة العامة, شهادة التلقيح ضد الجدري, الملفة الشخصية لـ (فاضل عباس معله), كلية القانون, جامعة بغداد, رقم الملفة ١١٤٧.

الرسائل والأطاريح الجامعية :

- حيدر حميد رشيد, الأوضاع الصحية في العراق ١٩٤٥- ١٩٥٨ دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه منشورة, كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد, ٢٠٠٧.
- رشا هشام جميل العاني, الاثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩-١٩٤٥, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد, ١٩٩٩.

الكتب العربية والمعربة :

- أديب توفيق الفكيكي, تاريخ أعلام الطب العراقي الحديث, ج١, بغداد, ١٩٨٩.
- حكمت باقر, التبول الدموي (البلهارزيا) في العراق وفي العالم, الطبية العراقية, مج ٢٠, ١٩٧١.
- خضر داود سليمان ومحمد يوسف المختار, الصحة العامة, من منشورات جامعة الموصل, ١٩٨٨.

- روديك مكجرو, موسوعة تاريخ الطب, ترجمة, حسين سرمك حسن, ج٢, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, ٢٠٠٥.
- محسن عبد الصاحب المظفر, التحليل المكاني للأمراض المتوطنة في العراق, بغداد, ١٩٧٩.
- فائق بطي, الموسوعة الصحفية العراقية, ط١, دار المدى للثقافة والنشر, دمشق, ٢٠١٠.
- عبد الغني الدلي وآخرون، احوال العراق والاقتصادية, مطبعة سلمان الأعظمي, بغداد, ١٩٤٨.
- كافن يونغ, العودة إلى الاهوار, ترجمة, حسن الجنابي, دار المدى للثقافة والنشر, بغداد, ٢٠٠٦.
- وليفردثيسكر , المعدان عرب الأهوار, ترجمة, حسن ناصر, دار الشؤون الثقافية, بغداد, ٢٠١٣.

الصحف المجلات:

- جريدة "أخبار الساعة" , أعداد متفرقة من عام ١٩٥٣.
- مجلة المهن الطبية, ج١, مج٤.